التداعيات القانونية لمعضلة الحدود الأيرلندية فى مفاوضات انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبى "البريكست"

بسنت أيمن حافظ*

يهدف هذا المقال إلى عرض ومناقشة إحدى أهم المعضلات القانونية والسياسية التى برزت بشكل كبير أثناء مفاوضات انسحاب المملكة المتحدة من عضوية الاتحاد الأوروبى، فمنذ تفعيل المملكة المتحدة للمادة ٥٠ من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبى والمتعلقة بحق الدول فى الانسحاب من عضوية المنظمة شكلت الحدود الأيرلندية التحدى الأكبر وذلك لكونها مشكلة متعددة الأبعاد وتهدد الاستقرار السياسى والاقتصادى على حد سواء، فضلًا عن ما يرتبط بموقعها الجغرافى من تهديد للهوية وعمليات السلام المتفق عليها بموجب اتفاقية الجمعة العظيمة ١٩٩٨.

كانت الحدود بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا (الحدود الأيرلندية) عبارة عن نقطة اتصال مفتوحة يعبر من خلالها الأفراد والبضائع الأمر الذى جعل تجنب الحدود المرئية سياسة تتبعها جميع الحكومات البريطانية المتعاقبة على مر السنون ولكن تحول هذا الأمر إلى عقبة كبيرة فى طريق المفاوضات بسبب هذا التهديد بإقامة حدود مرئية، خاصة فيما يتعلق بحركة البضائع لكون مغادرة المملكة لا تقتصر فقط على عضوية منظمة الاتحاد بل تمتد أيضًا إلى الاتحاد الجمركى والسوق الموحدة.

الكلمات المفتاحية: مفاوضات "البريكست"- الحدود الأيرلندية- التحديات القانونية.

مقدمة

شكلت الحدود الأيرلندية معضلة قانونية وسياسية فى طريق الانسحاب البريطانى من الاتحاد الأوروبى، فكان من المؤكد أن تتأثر أيرلندا الشمالية (من بين جميع مناطق المملكة المتحدة) وجمهورية أيرلندا (من بين جميع الدول الأعضاء فى الاتحاد) سلبًا بقرار انسحاب المملكة المتحدة، هذا القرار الذى شكل تهديدًا صريحًا لاتفاقية "الجمعة العظيمة" وما تدعمه من عملية سلام، الأمر الذى شكل خطر على الاستقرار السياسى فى المنطقة، فضلًا عن التهديد الأكبر المتمثل فى إنشاء حدود مرئية كنتيجة طبيعية ومتوقعة للانسحاب وما ينتج عنها من مشكلات اقتصادية واجتماعية ولوجستية خطيرة لكل من الجمهورية وأيرلندا الشمالية.

ورغم أن التركيز الأكبر فى أزمة الحدود الأيرلندية كان يتعلق بأن الانسحاب البريطانى يهدد بعدد كبير من المعضلات الاقتصادية لا سيما على مستوى حرية حركة الأشخاص والبضائع إلا أن أيرلندا الشمالية تثير قضايا محددة وبالغة الأهمية أيضًا بسبب

* مدرس مساعد القانون، قسم بحوث الجريمة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

موقعها الجغرافى و"عملية السلام" الجارية هناك بموجب اتفاقية "الجمعة العظيمة" لعام ١٩٩٨، فيمكن وصف الوضع فى هذه المرحلة بالنسبة لأيرلندا الشمالية بأنه محفوف بالمخاطر.

فى واقع الأمر، خلال فترة وجود المملكة المتحدة كعضو فى الإتحاد الأوروبى كانت الحدود بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا (الحدود الأيرلندية) غير مرئية، يعبر من خلالها ثلاثون ألف شخص يوميًا للذهاب للعمل والمدارس ويعبرها ما يقرب من ٨,١ مليون سيارة كل شهر، الأمر الذى جعل الحكومات البريطانية المتعاقبة تؤكد دائما أنها ملتزمة بتجنب الحدود الصعبة فى أيرلندا ولكن تحول هذا الأمر إلى عقبة كبيرة فى طريق مفاوضات الانسحاب البريطانى من الاتحاد الأوروبى أن لم تكن العقبة الأهم والمسألة الأكثر صعوبة على الإطلاق بسبب هذا التهديد بإقامة حدود مرئية أو ما يطلق عليه حدود مرئية، فبالنسبة لحركة الأفراد كانت التحديات واضحة نسبيًا ويمكن حلها لكونها فى الأساس قضية ثنائية بين الجمهورية والمملكة المتحدة، حيث تقبل حكومة الأخيرة أهمية الحفاظ على ترتيبات منطقة السفر المشتركة الحالية وبالتالى وجود حدود مفتوحة للأشخاص بين المنطقتين ولكن عندما يتعلق الأمر بحركة البضائع، كانت التحديات أكثر صعوبة لا سيما بالنظر إلى قرار المملكة المتحدة بمغادرة ليس فقط الاتحاد الأوروبى، ولكن أيضًا الاتحاد الجمركى والسوق الموحدة.

كما أن كل المحاولات التى بذلت لإقناع كل من الاتحاد الأوروبى والحكومة الأيرلندية وكذلك الأغلبية المؤيدة للبقاء فى أيرلندا الشمالية بأنه يمكن الإبقاء على وضع الحدود دون تغيير من خلال استخدام التكنولوجيا مثلًا قابلًا للتحقق فى السياق المستقبلى الذى سوف يصبح فيه شقا الجزيرة منفصلين فتبقى أيرلندا (الجمهورية) فى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبى والاتحاد الجمركى بينما تغادر الأخرى (أيرلندا الشمالية) باءت بالفشل.

من ناحية أخرى فالمحاولات البريطانية لحل مشكلة الحدود الأيرلندية من خلال اتفاقية العلاقة المستقبلية الشاملة بين الاتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة كان محكوم عليه بالفشل فعليًا، ومع ذلك اتفق الطرفان على إنشاء "دعامة" من شأنها أن تنطبق، فى حالة عدم وجود أى ترتيبات بديلة لمنع حدود صارمة لحركة البضائع، كما أن البروتوكول الخاص بأيرلندا/ أيرلندا الشمالية فى اتفاقية الانسحاب بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى ما هو إلا استجابة لحالة من عدم الاستقرار المعقد الذى أثاره الانسحاب، ويتجلى حجم تعقيد المهمة فى الأهداف الأربعة للبروتوكول ذاته، على النحو المبين فى المادة ١ فقرة ٣ والتى تنص على ١) معالجة الظروف

الفريدة فى جزيرة أيرلندا، و٢) الحفاظ على الظروف اللازمة لاستمرار التعاون بين الشمال والجنوب، و٣) تجنب الحدود الصعبة فى جزيرة أيرلندا، و٤) حماية اتفاقية ١٩٩٨ بجميع أبعادها.

هذه الأهداف لا يمكن اعتبارها أهدافًا عادية بالنسبة لأى جزء من اتفاقية دولية وخاصة تلك التى تركز بشكل رئيس على مسائل فنية مثل تنظيم وحركة السلع، والجمارك، وقواعد ضريبة القيمة المضافة والمكوس، وحتى بعد ما تم إعادة التفاوض بشأن هذا البروتوكول من قبل حكومة جونسون وتم التوصل إلى الحل البديل الذى يترتب عليه تجنب الحدود المرئية عبر جزيرة أيرلندا، مع حماية سلامة الاتحاد الجمركى والسوق الموحدة وإيلاء الاحترام الواجب لإصرار المملكة المتحدة على أن تظل أيرلندا الشمالية رسميًا جزءًا من أراضى الجمارك البريطانية، فالترتيبات اللازمة لتحقيق ذلك تتضمن بعض التنازلات المهمة، فبالنسبة للاتحاد تطبيق البروتوكول ينطوى على قبول أن جزءًا من الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبى سيتم مراقبته وتطبيقه بشكل أساسى من قبل السلطات والمسئولين فى دولة ثالثة، أما بالنسبة للبريطانيين فينص البروتوكول على أن تخضع أيرلندا الشمالية لعادات وترتيبات تنظيمية مختلفة من بقية المملكة المتحدة وبالتالى إقامة حواجز مختلفة أمام التجارة فى البضائع مع بريطانيا العظمى. أما عن أيرلندا الشمالية ذاتها، فيفرض البروتوكول "نظامًا جمركيًا مزدوجًا" جديدًا وغير مختبَر، ولكن من المحتمل أن يكون مرهقًا ومكلفًا، حيث يجب تخصيص جميع السلع التى تدخل الإقليم لدفع تعريفات الاتحاد الأوروبى أو الرسوم الجمركية فى المملكة المتحدة أو لا شىء.

ومع ذلك كان هناك قلق من أن حكومة جونسون لا تنوى فى الواقع تسهيل التطبيق الكامل والفعال لاتفاقها الخاص بل وربما تكون مستعدة للمخاطرة بإثارة أزمة حدودية صريحة فى أيرلندا.

ظلت الصعوبات المرتبطة بحل هذه المعضلة فى قلب مفاوضات الحكومة البريطانية ومناقشاتها مع أيرلندا والدول الأعضاء الأخرى فى الاتحاد الأوروبى منذ الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى، علاوة على ذلك، فقد سلط خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى الضوء بشكل حاد على مجموعة من الاعتبارات المهمة المتعلقة بحقوق الإنسان والاعتبارات

القانونية، والتى لا تتعلق بالتجارة فحسب، بل تتعلق أيضًا بقضايا الهوية السياسية والوطنية المتنازع عليها والتى تكمن فى قلب الصراع فى المقام الأول[١،٢،٣،٤،٥].

تأصيل تاريخى

التطور التاريخى لشكل الحدود الأيرلندية:

نشأت الحدود الأيرلندية من لا شىء وتطورت من حدود غير مرئية أو كما يطلق عليها حدود ناعمة إلى حدود مرئية ثم عادت مرة أخرى حدود غير مرئية، فكانت أيرلندا أول مستعمرة إنجليزية، ولم يتوقف النضال الأيرلندى ضد الحكم البريطانى أبدًا إلى أن حدثت انتفاضة عيد الفصح وقامت حرب الاستقلال الأيرلندية (١٩١٩-١٩٢١) بعد الحرب العالمية الأولى والتى كانت بمثابة ذروة المعركة الأيرلندية ضد بريطانيا.

وفى ديسمبر ١٩٢١، سمحت الحكومة البريطانية لمقاطعات أيرلندا الجنوبية الـ٢٦ بإقامة "دولة حرة"، بينما ظلت المقاطعات الست فى الشمال (أيرلندا الشمالية) تحت الحكم البريطانى، وترتب على هذا التقسيم الأيرلندى بين الشمال والجنوب ظهور خط حدودى يبلغ طوله حوالى ٥٠٠ كيلو متر بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا، هذا الخط الحدودى كان يهدف إلى توفير الحماية والأمن بالإضافة إلى ضمان الهوية السياسية والثقافية للأغلبية السكانية البروتستانتية فى المقاطعة، وخاصة للمجتمعات التى تعيش بجانب الحدود ذاتها.

وفى منتصف عشرينيات القرن العشرين، أنشأت بريطانيا وأيرلندا "منطقة السفر المشتركة"، كوسيلة لضمان عدم تأثر حرية حركة الأشخاص بين أيرلندا الشمالية وأيرلندا بالتقسيم بين الشمال والجنوب، فكانت معظم الطرق التى تعبر الحدود دون عوائق، وكان عبور السيارات ونقل البضائع فقط يخضع لقيود معينة ولكن منذ عام ١٩٦٨، اشتدت الصراعات بين الكاثوليك والبروتستانت فى أيرلندا الشمالية مع وقوع حوادث عنف متكررة، ودخلت أيرلندا الشمالية فى حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار، وفى نوفمبر ١٩٧١، قُتل اثنان من ضباط الجمارك المدنيين بالرصاص فى موقعهم على يد قناصة الجيش الجمهورى الأيرلندى المؤقت.

ولمنع الجماعات شبه العسكرية مثل الجيش الجمهورى الأيرلندى من القيام بأنشطة عنيفة، فرضت بريطانيا ضوابط صارمة على الحدود، فأغلقت أكثر من ٢٠٠ طريق صغير عبر الحدود، ووضعت الأسلاك الشائكة، وأقامت نقاط تفتيش وأبراج مراقبة على طول الخط

الحدودى. وكانت النتيجة أن هذه المرافق الأمنية، فضلًا عن الدوريات العسكرية والشرطة ورجال الميليشيات، أصبحت أهدافًا لهجمات القوات شبه العسكرية بدلًا من ذلك، الأمر الذى ترتب عليه تراجع الحدود الأيرلندية من كونها حدودًا اقتصادية إلى حدود عسكرية بسبب تزايد خطورة المنطقة الحدودية.

بيد أن الإطلاق الرسمى للسوق الأوروبية الموحدة فى عام ١٩٩٤ وما تلى ذلك من إبرام لاتفاق بلفاست أو الجمعة العظيمة عام ١٩٩٨ مكن الدول الأعضاء من إلغاء الحدود التجارية وتحرير البضائع العابرة للحدود من الاضطرار إلى الخضوع للتفتيش الجمركى، من ناحية أخرى، سحبت المملكة المتحدة نقاط التفتيش وأبراج المراقبة والمرافق الأمنية الأخرى على طول الحدود، وبناءً على ذلك، أصبحت الحدود الأيرلندية فى الواقع "حدودًا مفتوحة" ويُشار إليها أيضًا باسم "الحدود الناعمة أو غير المرئية".

ولقد أعادت هذه الحدود غير المرئية مجتمع أيرلندا الشمالية إلى طبيعته، وحدث انخفاض كبير فى الوفيات الناجمة عن الصراعات وفقًا للإحصاءات، فى السنوات الثلاث من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٨، أدت الصراعات فى أيرلندا الشمالية إلى مقتل ما يقرب من ٣٥٠٠ شخص، بينما فى الفترة من أبريل ١٩٩٨ إلى أبريل ٢٠١٨، توفى ١٥٨ فقط فى علاقة مباشرة بالصراعات العنيفة[٦].

اتفاقية الجمعة العظيمة:

أبرمت اتفاقية "الجمعة العظيمة" فى عام ١٩٩٨ كمعاهدة دولية بين جمهورية أيرلندا والمملكة المتحدة، نتيجة لمفاوضات طويلة متعددة الأطراف، وترتب على إبرام هذه الاتفاقية والتى تعرف أيضًا باتفاقية "بلفاست" تغيير الوضع فى أيرلندا الشمالية ووضع حد للصراع المسلح إن لم يكن تحقيق حالة سلام تام.

تمت صياغة الاتفاقية عندما كانت كل من المملكة المتحدة وجمهورية أيرلندا جزءًا من الاتحاد الأوروبى وتتقاسمان إطارًا سياسيًا واقتصاديًا مشتركًا بما فى ذلك الحدود المفتوحة، ويمكن القول إن هذه الاتفاقية أنهت ما يقرب من ثلاثين عامًا من التوتر والعنف بين المجتمعات فى أيرلندا الشمالية فهى اتفاقية سلام وأساس لحكومة أيرلندا الشمالية بموافقة الطائفتين.

وتعترف اتفاقية "الجمعة العظيمة" بشرعية أى قرار يتم اتخاذه بحرية من قبل أغلبية شعب أيرلندا الشمالية فيما يتعلق بوضعها، سواء فى الاتحاد مع بريطانيا أو فى أيرلندا المتحدة كما تخضع السلطة التنفيذية والتشريعية لمجموعة ضمانات لحماية حقوق ومصالح جميع فئات المجتمع، وتشمل ضمانات الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والترتيبات اللازمة لضمان عدم انتهاك القرارات والتشريعات للاتفاقية على أن يتم اعتبار أى تدابير تنتهك الاتفاقية لاغية وباطلة.

وكان من المقرر أن يدمج تشريع المملكة المتحدة الاتفاقية فى قانون أيرلندا الشمالية مع إمكانية الوصول المباشر إلى المحاكم، وسبل الانتصاف لانتهاك الاتفاقية، بما فى ذلك سلطة نقض تشريعات الجمعية العامة التى لا تتفق مع الاتفاقية[٨،٧].

ويتجلى تأثير اتفاقية "الجمعة العظيمة" على الحدود من خلال أمرين، الأول يتعلق بما يسمى مبدأ الموافقة الذى يحكم التغييرات فى الوضع الدستورى لأيرلندا الشمالية، وفقًا لهذا المبدأ، من المقبول أن أيرلندا الشمالية جزء من المملكة المتحدة ولكن ستشكل جزءًا من أيرلندا المتحدة إذا أصبحت تلك الرغبة المعلنة لأغلبية الناخبين فى أيرلندا الشمالية وفى أيرلندا.

وهذا المبدأ، الذى تمت الموافقة عليه من قبل الشمال والجنوب فى استفتاءين متوازيين بشأن اتفاقية الجمعة العظيمة، يمنح الاعتراف الدستورى (إذا كان مشروطًا) بالحدود، ويأخذ الشكل القانونى فى القسم الأول من قانون أيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨ وفى المادة الثالثة (بعد تعديلها) من الدستور الأيرلندى، والتى تنص الآن على ما يلى:

"لن يتم تحقيق أيرلندا الموحدة إلا بالوسائل السلمية وبموافقة أغلبية الشعب، المعبر عنها ديمقراطيًا، فى كلتا السلطتين القضائيتين فى الجزيرة".

بينما يتعلق الأمر الثانى بعمل المجلس الوزارى للشمال/ الجنوب (NSMC) وهيئات التنفيذ التى تم تصورها فى اتفاقية الجمعة العظيمة والتى تعمل فى مجالات المصلحة المشتركة مثل مجلس تعزيز سلامة الأغذية، والتجارة والصناعات الغذائية وهيئة تطوير الأعمال وهيئة برامج الاتحاد الأوروبى الخاصة بالإضافة إلى هيئة اللغات ولجنة "فويل" و"كارلينجفورد" والأضواء الأيرلندية.

وتضفى هذه المؤسسات طابعًا رسميًا على التعاون بين الشمال والجنوب من خلال الجمع بين وزراء من أيرلندا الشمالية وأيرلندا بهدف تطوير التشاور والتعاون والعمل داخل جزيرة أيرلندا بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك ضمن اختصاص الإدارات شمالًا وجنوبًا.

ومن الناحية القانونية، فإن هذه المؤسسات هى نتاج للقانون الدولى، حيث ترجع أصولها إلى التزامات حكومتى المملكة المتحدة وأيرلندا بموجب اتفاقية الجمعة العظيمة واتفاقية بريطانية أيرلندية أخرى تم تنفيذها لاحقًا فى القانون المحلى، كما أن لها أيضًا أهمية سياسية واضحة بالنسبة للقوميين الأيرلنديين، بمعنى أنها تجسد البعد الأيرلندى الشامل لحكم أيرلندا الشمالية (البعد "الشرقى- الغربى"، الذى يفضله الوحدويون، وينص عليه الاتفاق البريطانى الأيرلندى[٩].

وعلى الرغم من الدور الذى لعبته اتفاقية "الجمعة العظيمة" إلا أن الوضع فى أيرلندا الشمالية بقى متسما بالهشاشة وذلك لكون أيرلندا الشمالية تتميز بموقع تاريخى وجغرافى وسياسى فريد ويرتبط هذا الموقع ارتباطًا عميقًا وجوهريًا بكل من بريطانيا وأيرلندا، والاعتماد عليهما لا يشعر به وحدهم النقابيون من أجل بريطانيا والقوميون من أجل أيرلندا، ولكنه اعتماد المنطقة بأكملها- من الناحية الاقتصادية والقانونية والثقافية والاجتماعية والسياسية- على كليهما، وبالتالى العلاقة بينهم جميعا. وقد تم إضفاء الطابع الرسمى على هذه الروابط وأصبحت متكاملة بشكل متبادل من خلال اتفاقية "الجمعة العظيمة" لعام ١٩٩٨ ومن خلال عضوية الاتحاد الأوروبى. ومع ذلك، كان هناك دائمًا عنصر الهشاشة فى مثل هذا التوازن غير العادى والوضع الدستورى لأيرلندا الشمالية، فاحتمال نقلها فى المستقبل من المملكة المتحدة إلى الولاية القضائية السيادية الأيرلندية- بموافقة أغلبية شعبها- جلب عنصرًا من عدم الاستقرار انعكس فى نظامها الانتخابى ونتائجه، فكانت الأحزاب السياسية تبقى الأمور فى حالة توتر وهذا هو السبب فى أن "الترتيبات المؤسسية والدستورية" لجميع الأطراف الثلاثة لاتفاقية عام ١٩٩٨، وفقًا لإعلان الدعم جاءت متشابكة ومترابطة مما حقق توازنًا دقيقًا لكل طرف وفيما بينها ولكن تعطلت جميع هذه المسارات الثلاثة بسبب انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبى.

أثر التهديدات المرتبطة بقرار الانسحاب على فاعلية اتفاقية "الجمعة العظيمة":

وباعتباره مشروعًا لتعزيز الحدود، و"استعادة" السيادة، وتعزيز القومية البريطانية (أو الإنجليزية)، فقد شكل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى خطرًا على اتفاقية عام ١٩٩٨. وقد تم الاعتراف

بالتحديات الخاصة التى سيجلبها انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبى إلى اتفاقية عام ١٩٩٨، والأهمية الحاسمة للحدود الأيرلندية، فى وقت مبكر من العملية من قبل كلا الجانبين[١٠]. ويضع القرار البريطانى بالخروج من الاتحاد الأوروبى العديد من ترتيبات اتفاقية "الجمعة العظيمة" موضع تساؤل لأن العناصر الخيالية للسيادة المشتركة المتجسدة فى الاتفاقية لا يمكن أن تعمل مع حدود الاتحاد الأوروبى بين الدولتين القوميتين الشريكتين، من ناحية اخرى اتفاقية "الجمعة العظيمة" تسمح للأشخاص المولودين فى أيرلندا الشمالية بالتقدم بطلب للحصول على الجنسية الأيرلندية وبالتالى بالمواطنة فى الاتحاد الأوروبى، وترتبط هذه الحقوق فى مخطط معاهدات الاتحاد الأوروبى، بحقوق أخرى تشمل حرية حركة رأس المال والسلع والخدمات، وهو المجال الذى سيتعرض لأثار بعيدة المدى بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى ومع ذلك، فإن آثارها لن تنتهى عند هذا الحد، بل ستمتد إلى مجالات أخرى ذات صلة بالحدود– وتشكل البيئة وحقوق الإنسان مثالين بارزين بشكل خاص.

هذا إلى جانب حقيقة أن التعاون يحدث غالبًا فى المجالات التى يحكمها قانون وسياسة الاتحاد الأوروبى، حيث تنص اتفاقية "الجمعة العظيمة "على أن مجلس الأمن القومى يجب أن:

"يأخذ فى الاعتبار بُعد الاتحاد الأوروبى فى المسائل ذات الصلة، بما فى ذلك تنفيذ الاتحاد الأوروبى للسياسات والبرامج ويجب اتخاذ الترتيبات لضمان أخذ آراء المجلس الوزارى للشمال والجنوب (NSMC) فى الاعتبار وتمثيلها بشكل مناسب فى اجتماعات الاتحاد الأوروبى ذات الصلة"، فى حين أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى لا يعنى أن المجلس الوطنى الأيرلندى لا يستطيع مناقشة المسائل الناشئة عن قانون الاتحاد الأوروبى، فى الواقع، قد ترغب مؤسسات أيرلندا الشمالية فى مواكبة قانون الاتحاد الأوروبى وسياساته فى بعض المجالات فإنه يعنى أن وزراء أيرلندا الشمالية لن يلتزموا رسميا بقانون الاتحاد الأوروبى. ولذلك قد يكون من المتوقع أن يؤدى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى إلى إضعاف بعض جوانب التعاون بين الشمال والجنوب على الأقل[١١،١٢].

كما أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى يعد تهديد بتحقق عدد من المخاطر المحتملة وأهمها تحويل الحدود الأيرلندية من "ناعمة" إلى "مرئية" مرة أخرى، فبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى، تصبح الحدود بين أيرلندا الشمالية وأيرلندا هى الحدود البرية

الوحيدة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى، وستكون أيضًا الحدود بين منطقة الاتحاد الأوروبى والمنطقة خارج الاتحاد الأوروبى، بالإضافة إلى أن الحدود ستصبح بين منطقتين تعريفيتين وتنظيميتين بمجرد انسحاب بريطانيا من السوق الموحدة والاتحاد الجمركى بعد خروج بريطانيا من الاتحاد، وإذا لم تتم السيطرة على الحدود، فإن الحدود الأيرلندية سوف تصبح بمثابة باب خلفى وسيتمكن المهاجرون غير الشرعيين والجماعات الإجرامية المنظمة من دخول المنطقتين القضائيتين المختلفتين متى شاءوا.

وواقع الأمر أن الحدود المرئية ليست مصطلحًا قانونيًا صارمًا، وهى تشير فى الأساس إلى البنية التحتية الملموسة (مثل الجمارك المادية ومحطات التفتيش الحدودية) على الحدود، وعمليات التفتيش ذات الصلة. إن "الحدود المرئية" من شأنها أن تزيد من الوقت الذى يستغرقه تخليص البضائع، وهو ما من شأنه أن يزيد من تكاليف التجارة، ويعوق التعاون السلس للغاية عبر الحدود فى جزيرة أيرلندا، ويجلب مضايقات هائلة للأشخاص الذين يعبرون الحدود من أجل العمل والعلاج الطبى والسياحة.

وبناء على ذلك، رفض الناس فى الدوائر الزراعية والصناعية والتجارية والتعليمية فى كل من أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا استعادة "الحدود الصلبة". والأمر الأكثر أهمية هو أن "الحدود الصارمة" من شأنها أن تدفع شعب أيرلندا الشمالية مرة أخرى إلى الاختيار فيما يتعلق بالاعتراف بالهوية، وقد يؤدى هذا إلى الاستقطاب السياسى والمزيد من حوادث العنف المتكررة على نطاق أوسع. لقد مكنت اتفاقية بلفاست لعام ١٩٩٨ شعب أيرلندا الشمالية من أخذ استراحة من سياسات الهوية من خلال "تسوية ذكية".

فإن استعادة "الحدود الصلبة" من شأنها أن تؤدى بالتأكيد إلى إعادة التفكير فى الاختلافات بين "نحن" و"هم" من قبل شعب أيرلندا الشمالية. وشدد "جوناثان باول"، كبير مفاوضى الحكومة السابق مع حكومة المملكة المتحدة فى أيرلندا الشمالية، على أن "المشكلة مع الحدود الأيرلندية لا تكمن فى المدة التى تستغرقها الشاحنة للعبور، بل فى مسألة الهوية.

إن إنشاء البنية التحتية على الحدود وإغلاق الطرق الصغيرة لوقف التهريب سيعيد فتح مسألة الهوية التى تم تسويتها فى اتفاقية الجمعة العظيمة. وسوف تصبح "الحدود الصارمة" رمزًا للانفصال والمعارضة بين جنوب أيرلندا وشمالها، وقد تؤدى بسهولة إلى استياء القوميين الذين يسعون إلى توحيد أيرلندا، بل وقد تهاجم قواتهم المتطرفة المرافق الحدودية وموظفى الحدود.

بمعنى أن الانسحاب البريطانى وما يترتب عليه من عودة للحدود المرئية يجعل من اتفاقية الجمعة العظيمة وما ترتب عليها من حالة سلام بلا قيمة(١٣).

الانسحاب والحدود القانونية:

لقد تمت مناقشة مركزية حماية حقوق الإنسان فى اتفاقية "الجمعة العظيمة" وعملية السلام الأوسع فى أيرلندا الشمالية كثيرًا وتتنوع مصادر هذه الحقوق مع وجود عناصر مفوضة ووطنية ودولية وفوق وطنية ذات صلة– وكان الهدف الأساسى هو حماية التركيبة الوطنية المزدوجة للسكان المحليين وكذلك حماية حقوق الإنسان، أحكام حقوق الإنسان والمساواة الأوسع التى "تتجاوز مسألة الولاءات الوطنية المختلفة"، فيلتزم اتفاق الجمعة العظيمة صراحة بحماية حقوق الإنسان للجميع والدفاع عنها، ويشير إلى التزامات "الحكومة ذات السيادة" فيما يتعلق بـ"مبادئ الاحترام الكامل والمساواة فى الحقوق المدنية والسياسية والإنسانية والحقوق الاجتماعية والثقافية، كما يتضمن الجزء الأخير من الاتفاقية أيضًا إشارة إلى حق شعب أيرلندا الشمالية "فى تحديد هويتهم وقبولهم كأيرلنديين أو بريطانيين أو كليهما، حسب رغبتهم".

ولكن على الرغم من الوعود الواضحة لاتفاقية "الجمعة العظيمة" والتشريعات التمكينية لها، فقد فشل القانون فى حماية هذه الحقوق وبالتالى عملية السلام الأوسع.

العواقب القانونية المباشرة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى على قضية الحدود الأيرلندية:

يترتب على عملية الانسحاب أن مواطنى أيرلندا الشمالية لن يكون لديهم القدرة على استخدام ميثاق الاتحاد الأوروبى للحقوق الأساسية (ECFR) كوسيلة لتأكيد الحقوق التى تم تطويرها فى الاتحاد الأوروبى منذ معاهدة لشبونة عام ٢٠٠٧، فعلى الرغم من أن المجلس الأوروبى للعلاقات الخارجية هو أداة حديثة نسبيًا، إلا أنه يحتوى على أحكام إضافية مهمة للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق السوق الواحدة فى العيش والسفر والعمل والمطالبة بالمزايا فى جميع أنحاء أوروبا، هذه الحقوق قابلة للتنفيذ فى نهاية المطاف من خلال محكمة العدل الأوروبية.

وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة (جنبًا إلى جنب مع بولندا) حصلت على ما اعتقدت أنه خيار عدم الالتزام بالميثاق (البروتوكول رقم ٣٠ من معاهدة لشبونة)، إلا أنها بذلك

تؤكد عمليًا على العديد من الحقوق الأساسية المعترف بها بالفعل فى قوانين الاتحاد الأوروبى التى وقعت عليها حكومة المملكة المتحدة.

ولقد أثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى عددًا من التحديات القانونية المهمة بالنسبة للسلطة التنفيذية فى محاكم المملكة المتحدة، فمثلًا فى قضية "ميلر" خسرت الحكومة فى المحكمة العليا فى المملكة المتحدة بشأن السؤال الرئيس حول ما إذا كان بإمكانها تفعيل الانسحاب من الاتحاد الأوروبى أم لا على النحو المنصوص عليه فى المادة ٥٠، وفى الطعن القانونى الذى أعقب ذلك والذى وصل فى نهاية المطاف إلى المحكمة العليا، خسرت الحكومة مرة أخرى، فمن وجهة نظر عملية السلام الأيرلندية، واتفاق الجمعة العظيمة وتسوية نقل السلطة، تم توضيح القيود المفروضة على القانون، هذه القيود تتضح فى عدد من المناطق الشمالية.

وترتبط أيرلندا ارتباطًا وثيقًا بالتحديات القانونية التى يواجهها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى، وتتركز هذه القضايا حول السؤال المركزى، ما إذا كان الحصول على إذن من البرلمان مطلوبًا أم لا قبل أن تتمكن الحكومة البريطانية من تفعيل المادة ٥٠ وبالتالى الخروج من الاتحاد الأوروبى.

وفى قضية "أغنيو وماكورد" (تم الاستماع إليهما معًا فى المحكمة العليا فى بلفاست)، كانت الحجة الرئيسة المقدمة هى أن سلطة الامتياز غير متاحة فيما يتعلق بتفعيل المادة ٥٠ لأنها حلت محلها قانون أيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨ واتفاقية الجمعة العظيمة وكذلك الاتفاقيات البريطانية الأيرلندية التى تدعمها، فمن وجهة نظرهم، أحكام قانون أيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨ "منسجمة بشكل لا ينفصم" مع استمرار العضوية فى الاتحاد الأوروبى.

وجادل محامو "ماكورد" كذلك بأنه بما أن الأغلبية فى أيرلندا الشمالية صوتت لصالح البقاء فى الاتحاد الأوروبى، فإن عملية الانسحاب كانت فعليًا بمثابة تغيير فى الوضع الدستورى لأيرلندا الشمالية– وهو ما يتعارض مرة أخرى مع اتفاقية الجمعة العظيمة والقسم الأول من ميثاق الشمال. قانون أيرلندا لعام ١٩٩٨.

فيما يتعلق بجميع هذه القضايا، رفض القاضى "ماغواير الطلبات"، مشيرًا إلى أن مبدأ الموافقة يتعلق فقط بمسألة ما إذا كان يجب أن تظل أيرلندا الشمالية جزءًا من المملكة المتحدة أم لا، وليس بالتغييرات الدستورية الأخرى مثل مغادرة المملكة المتحدة، كما فحص جزء من

حكم ميلر الأول أمام المحكمة العليا ما إذا كان أى التشريع الذى يسمح بتفعيل المادة ٥٠ سيتطلب الحصول على طلب موافقة تشريعية من قبل الجمعيات المفوضة، هذا وقد أجمع القضاة على أنه لا يوجد شرط قانونى لضمان موافقة المؤسسات المفوضة (فى اسكتلندا وأيرلندا الشمالية).

من ناحية أخرى، فى طعن قانونى منفصل نظرت فيه محكمة الاستئناف فى أيرلندا الشمالية، استمعت المحكمة إلى حجج مفادها أن بعض مقترحات حكومة المملكة المتحدة فى التفاوض مع الاتحاد الأوروبى بشأن الانسحاب لم يحمى اتفاق الجمعة العظيمة ولم يكن متوافقًا مع قانون أيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨.

باختصار، أعادت المحاكم بلا شك تأكيد سلطة برلمان المملكة المتحدة على السلطة التنفيذية فى كل القضايا المعروضة أمامها.

وبمراجعة قضايا أيرلندا الشمالية السابقة، بالإضافة إلى الجوانب التى تواجه نقل السلطة فى قضية ميلر اتضح أن المفاهيم التقليدية للسيادة التى تبنتها المحاكم فى هذه القضايا يظهر فيها تفوق سيادة وستمنستر على كل سيادة أخرى، وإن ساهمت فى زيادة تعقيدات المطالبات والولاءات المتنافسة الواردة فى اتفاقية الجمعة العظيمة وقانون أيرلندا الشمالية.

وانتقدت الأحكام الصادرة فى هذا الصدد، فتم الإشارة إلى الطبيعة السريعة والمتعجرفة لحكم ميلر الأول بشأن القضايا المتعلقة بأيرلندا الشمالية– وهو الحكم الذى أتهم بتجاهل الظروف السياسية لنقل السلطة فى أيرلندا الشمالية، والأسس الدولية لدستور أيرلندا الشمالية وتأثيرات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى على الهيئات بين الشمال والجنوب والتى فشلت فى معالجة عدد لا يحصى من قضايا الحقوق التى أثيرت فى دعاوى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى المستندة إلى أيرلندا الشمالية. ويتضح من ذلك فشل القانون– إلى حد كبير– فى حماية اتفاقية الجمعة العظيمة، وبعض الحقوق الأساسية المضمونة بموجبها، وعلى نطاق أوسع، عملية السلام فى أيرلندا[١٤].

التحديات المرتبطة بالانسحاب البريطانى من الاتحاد الأوروبى:

لقد تم حل قضية الحدود الأيرلندية، باعتبارها إرثًا تاريخيًا، جنبًا إلى جنب مع التكامل الأوروبى وعملية السلام فى أيرلندا الشمالية ولكنها عادت إلى الظهور مع خروج بريطانيا من الاتحاد

الأوروبى، فمسألة ما إذا كان سيتم إبقاء الحدود الأيرلندية مفتوحة أم لا هى مسألة ذات أهمية كبيرة، على صعيد الاقتصاد الاجتماعى والأمن السياسى[١٥]، وبالتالى ارتبطت بعدد كبير من التحديات قبل وخلال وبعد عملية التفاوض.

وتنقسم هذه التحديات إلى تحديات عامة والتى ترتبط بشكل خاص بتطبيق اتفاقية الجمعة العظيمة وتحديات متعلقة بالحدود، فجاءت نتيجة التصويت فى استفتاء ٢٠١٦ من سكان أيرلندا الشمالية فى صالح البقاء كعضو فى الاتحاد الأوروبى بينما لم يكن لسكان الجمهورية رأى مباشر فى هذا الاستفتاء ورغم ذلك تم الاعتراف بالحجم الهائل والطبيعة الأساسية للتحديات التى تواجه أيرلندا وأيرلندا الشمالية من قبل العديد من الجهات الفاعلة فى المملكة المتحدة، فمثلًا خلص مجلس اللوردات فى (ديسمبر) ٢٠١٦ إلى أن الشبكة الكاملة للعلاقات الثلاثية التى تمتد من الشمال والجنوب والشرق والغرب والتى تربط بين العلاقات السابقة والمستقبلية بين الجمهورية وأيرلندا الشمالية وبقية المملكة المتحدة ستصبح الآن تواجه تحديات كبيرة، هذا فضلًا عما أقرته حكومة "ماى" بأن قرارها بالمضى قدمًا فى انسحاب المملكة المتحدة، وليس فقط من الاتحاد ولكن أيضًا من الاتحاد الجمركى والسوق الموحدة، من شأنه أن يطرح مشاكل خاصة لأيرلندا وأيرلندا الشمالية وأن العلاقات القوية والتاريخية للمملكة المتحدة مع أيرلندا ستكون أولوية مهمة فى مفاوضات المادة ٥٠، وتم الاعتراف بالتأثير المحتمل لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى على العلاقات الاقتصادية والأمنية القائمة بين الدولتين، وأشار إلى التحديات الخاصة التى ستواجه أيرلندا الشمالية بشكل خاص.

أما بالنسبة للاتحاد ككل، فقد كان من الواضح أن له أيضًا مصلحة مشروعة ومسئولية خاصة عن إدارة عواقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى عبر جزيرة أيرلندا، ليس فقط بسبب التهديد المباشر للمصالح الأساسية لأحد الدول الأعضاء فيها، ولكن أيضًا "بفالدور" استكمالًا للدور المهم للاتحاد فى التوسط فى عملية السلام واستدامتها التى تتمحور حول اتفاقية بلفاست أو اتفاقية الجمعة العظيمة لعام ١٩٩٨؛ بالإضافة إلى حقيقة أن أيرلندا الشمالية ستحتوى فى الوقت المناسب على عنصر أساسى غير دائم والمتمثل فى السكان المقيمين من مواطنى الاتحاد الخاضعين لسلطة دولة ثالثة، من ناحية أخرى، هناك احتمال مستقبلى أن تسعى كوريا الشمالية لمتابعة إعادة التوحيد مع الجمهورية وبالتالى إعادة استيعابها بشكل فعال فى الاتحاد، الأمر الذى يجب اتخاذه فى عين الاعتبار[١٦].

وواقع الأمر أن تصويت غالبية النقابيين لصالح المغادرة، بينما صوت غالبية القوميين للبقاء أضاف طبقة جديدة من الانقسام والتمييز بين الطائفتين السياسيتين الرئيسيتين فى أيرلندا الشمالية هذا إلى جانب تهديد السلة المشتركة من الأطر القانونية والتنظيمية (والتمويلية) عبر مجموعة واسعة من مجالات السياسة التى تبقيها متسقة وتهديد مقدار الابتكار فى السياسات فيما بينهم مما عرض الإطار الذى يقوم عليه نقل السلطة فى المملكة المتحدة إلى اضطراب جوهرى(١٧).

والجدير بالذكر أن التحديات المفروضة على جزيرة أيرلندا بسبب احتمال انسحاب المملكة المتحدة تنقسم إلى فئتين رئيستين، الأولى لا يمكن لمفاوضات المادة ٥٠ ولا اتفاقية الانسحاب النهائية ذاتها أن تفعل الكثير لمعالجتها فهى مخاطر متأصلة فى فعل الانسحاب ذاته لا يمكن تخفيفها أو استبعادها من خلال أى اتفاقية بين الاتحاد الأوروبى والمملكة، كما أن المملكة المتحدة كانت تهدف إلى معالجة قضايا الانفصال الفورى التى ينطوى عليها الانسحاب المنظم، هذه المخاطر الكبيرة التى تواجه أيرلندا الشمالية ببساطة من خلال اقتصادها المحلى الهش بشكل عام وانخفاض المستويات الإجمالية للدخل/ الثروة؛ بالإضافة إلى اعتمادها النسبى على التوظيف فى القطاع العام، والدعم المالى لقطاعها الزراعى الحيوى، والعمالة المهاجرة التى يوفرها مواطنو الاتحاد أيرلندا الشمالية حساسة بشكل خاص، سواء بالنسبة لأى انكماش اقتصادى يؤثر على المملكة المتحدة ككل قد ينجم عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى وما يلى ذلك من تبعات، وكذلك أى تغييرات سياسية ذات صلة تفرضها سلطات المملكة المتحدة المركزية مثل تلك التى تحد من حقوق الهجرة الخاصة بمواطنى الاتحاد الأوروبى.

ويمكن القول إن الدرجة الاستثنائية التى تطور بها اقتصاد الجمهورية، لا سيما فى سياق عضوية الاتحاد المشترك، بحيث تكون متداخلة بشكل وثيق مع تلك الموجودة فى المملكة المتحدة: من الأسواق الزراعية إلى سلاسل التوريد التصنيعية وشبكات الخدمات المالية، فى العديد من البلدان. جعلت الدولتين تعملان تقريبًا كنموذج للتكامل الاقتصادى عبر الحدود مما جعل الجمهورية معرضة بشكل خاص لصدمة اقتصادية مدمرة، فهذه المشاكل والتحديات المتأصلة فى فعل خروج المملكة المتحدة من الاتحاد تتجاوز تفويض أى اتفاق فورى لتقديم مغادرة منظمة، هذا فضلًا عن تأثير الانسحاب على التعاون الشرطى والقضائى بين السلطات المختصة فى المملكة المتحدة بما فى ذلك أيرلندا الشمالية من ناحية والجمهورية من ناحية

أخرى فى مكافحة الأشكال المختلفة عبر الحدود الجريمة، وكذلك الإرهاب والتهديدات الأمنية الملحة الأخرى. هذه الآليات كانت تعتمد- بشكل كبير- على عضويتهم المشتركة فى الاتحاد والوصول المشترك إلى الأدوات والموارد المقدمة بموجب قانون الاتحاد بدءًا من توافر مذكرة التوقيف الأوروبية وتبادل قواعد بيانات المعلومات وصولًا إلى المشاركة فى منتديات تبادل المعلومات الاستخباراتية، هذا فضلًا عن جوانب أخرى من تكامل جزيرة أيرلندا مثل سوق الكهرباء والتى كانت أيضًا موضع تساؤل، ففى واقع الأمر، رصدت وزارة الخروج من الاتحاد الأوروبى وجود أكثر من ١٥٠ مجالًا للتعاون بين الاتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة بين الشمال والجنوب، هذه المجالات تعتمد بصورة أساسية على قانون الاتحاد الأوروبى.

وأن كان من الممكن التعامل مع بعض هذه المشكلات تحت رعاية الاتحاد الأوروبى المستقبلى وتعاون المملكة المتحدة إما من خلال التنسيق غير الرسمى أو عن طريق المزيد من الالتزامات الملزمة سواء على المستوى القطاعى أو من خلال المفاوضات العامة، مثال ذلك أعربت كل من المملكة المتحدة والاتحاد عن استعدادهما لمواصلة تقديم مستويات كبيرة من "تمويل السلام" للمساعدة فى دعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى أيرلندا الشمالية؛ بينما اتفق الاتحاد والمملكة المتحدة على أن التحديات الخاصة التى تواجه استمرار عبور البضائع الأيرلندية عبر الأراضى البريطانية فى طريقها إلى البر الرئيسى لأوروبا يجب تخفيفها من خلال التزام المملكة المتحدة المستمر باتفاقية العبور المشتركة، بالإضافة إلى التدابير الأحادية التى اعتمدها الاتحاد لتسهيل طرق التجارة البحرية الجديدة مباشرة بين الجمهورية وبقية دول الاتحاد الأوروبى(١٨).

ورغم أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى يثير قضايا إقليمية مهمة أخرى، مثل قضية مصايد الأسماك، والتى تم التقليل من أهميتها فى العقود الأخيرة، إلا أن القضية الأكثر بروزًا بالنسبة للحكومة هى احتمال إنشاء "حدود مادية" جديدة، والتى قالت إنها تشكل مخاطر سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية جسيمة، كذلك أصبحت منطقة السفر المشتركة بين المملكة المتحدة وأيرلندا موضع تساؤل، ولكن ثبت أن هذه المسألة أكثر قابلية للحل، ومع ذلك فإن السياق التجارى والاقتصادى أكثر صعوبة فإذا لم يكن هناك اتفاق تجارى أو اتفاق انتقالى، فيجب أن تكون هناك حدود جمركية كاملة بين أيرلندا والمملكة المتحدة (بما فى ذلك التعريفات

الجمركية وغيرها من الضوابط). حتى لو كانت هناك اتفاقية تجارة حرة إذا كانت المملكة المتحدة خارج الاتحاد الجمركى، فيجب أن يكون هناك شكل من أشكال الضوابط الجمركية[١٩].

أما الفئة الثانية من التحديات المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى والتى تواجه جزيرة أيرلندا، سعت بالفعل مفاوضات المادة ٥٠ إلى التخفيف منها والتى ترتبط بشكل خاص بقضايا متعلقة باتفاقية "الجمعة العظيمة"، فحتى لو لم تكن عضوية المملكة المتحدة فى الاتحاد الأوروبى حاسمة بذاتها لوجود تسوية السلام، فإن انسحاب المملكة المتحدة يخلق بالتأكيد مشاكل مختلفة من أجل حسن سير العناصر الرئيسة لاتفاقية الجمعة العظيمة، ويسعى البروتوكول المخصص بشأن أيرلندا/ أيرلندا الشمالية (PINI) الملحق باتفاقية الانسحاب إلى توفير حلول (جزئية على الأقل) لتلك المشاكل، وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية قانون الاتحاد فى توفير ضمانات قانونية صارمة لعدم التمييز (لا سيما على أساس المعتقد الدينى أو الانتماء) داخل أيرلندا الشمالية– كجزء من الالتزام الأوسع بموجب اتفاقية "الجمعة العظيمة" لدعم الحقوق الأساسية وضمان التكافؤ فى المعاملة بين المجتمعين الرئيسين، حيث أثار احتمال انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد مخاوف من احتمال تقويض هذه الضمانات القانونية بشكل خطير– لا سيما عندما يتعلق الأمر بتوافر آليات الإنفاذ الفعال لتشريع المعاملة المتساوية وتوفير الإنصاف المناسب لضحايا التمييز غير القانونى.

ومن أجل معالجة هذه المخاوف، نصت المادة ٢ من البروتوكول PINI على ما يلى:

١– "يجب على المملكة المتحدة أن تضمن عدم الانتقاص من الحقوق أو الضمانات أو تكافؤ الفرص، على النحو المنصوص عليه فى ذلك الجزء من اتفاقية ١٩٩٨ بعنوان الحقوق والضمانات وتكافؤ الفرص نتيجة انسحابها من الاتحاد، بما فى ذلك فى مجال الحماية من التمييز، على النحو المنصوص عليه فى أحكام القانون الاتحادى المدرجة فى الملحق رقم ١ لهذا البروتوكول، ويتم تنفيذ هذه الفقرة من خلال آليات مخصصة".

٢– "تواصل المملكة المتحدة تسهيل الأعمال ذات الصلة للمؤسسات والهيئات المنشأة بموجب اتفاقية عام ١٩٩٨ بما فى ذلك لجنة حقوق الإنسان فى أيرلندا الشمالية، ولجنة المساواة لأيرلندا الشمالية، واللجنة المشتركة لممثلى لجنتى حقوق الإنسان فى أيرلندا الشمالية وأيرلندا، فى دعم حقوق الإنسان ومعايير المساواة".

كما ينص البروتوكول على أحكام محددة تتعلق بالمشاكل والشواغل الأخرى المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى، فعلى سبيل المثال، السوق الموحدة للكهرباء التى لعب قانون الاتحاد دورًا لا غنى عنه فى تسهيل إنشائها وتشغيلها، إذ يعد هذا النموذج شكلًا فريدًا من أشكال التعاون الذى يسعى إلى معالجة الخصائص المحددة لجزيرة أيرلندا حيث تم تصميمه حول افتراض العضوية المشتركة من قبل المملكة المتحدة وأيرلندا فى سوق الطاقة الموحدة للاتحاد.

ومن أجل منع انسحاب المملكة المتحدة من إحداث فوضى فى الأسس القانونية لهذا السوق تنص المادة ٩ من البروتوكول (PINI) على أن هذه الأحكام ينطبق عليها القانون الاتحادى الذى يحكم أسواق الكهرباء بالجملة (كما هو مدرج فى المحق ٤ للبروتوكول) (وفقًا للشروط المنصوص عليها فى ذلك الملحق) على المملكة المتحدة فيما يتعلق بأيرلندا الشمالية.

وخلال عملية المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة، أجرى الاتحاد والمملكة المتحدة معًا "تمرينًا تفصيليًا لرسم الخرائط" لمختلف القطاعات التى يغطيها التعاون بين الشمال والجنوب وتقييم دور قانون الاتحاد فى عملها السلس. فى ضوء هذه العملية، أشار التقرير المشترك الصادر فى ديسمبر ٢٠١٧ إلى أن "التعاون بين الشمال والجنوب يعتمد إلى حد كبير على إطار قانونى وسياسى مشترك للاتحاد الأوروبى. ولذلك، فإن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبى يثير تحديات كبيرة للحفاظ على التعاون بين الشمال والجنوب وتنميته".

ولمواجهة هذه التحديات، تنص المادة ١١ من قانون PINI على ما يلى:

"تتماشى مع الترتيبات الحدودية المنصوص عليها فى البروتوكول والتى تمت مناقشتها كذلك أدناه ومع الاحترام الكامل لقانون الاتحاد، يتم تنفيذ هذا البروتوكول وتطبيقه للحفاظ على الشروط اللازمة لاستمرار التعاون بين الشمال والجنوب، بما فى ذلك فى مجالات البيئة والصحة والزراعة والنقل والتعليم والسياحة، وكذلك فى مجالات الطاقة والاتصالات والبث ومصايد الأسماك الداخلية والعدالة والأمن والتعليم العالى والرياضة مع الاحترام الكامل لقانون الاتحاد، قد تستمر المملكة المتحدة وأيرلندا فى اتخاذ ترتيبات جديدة تستند إلى أحكام اتفاقية عام ١٩٩٨ فى مجالات أخرى من التعاون بين الشمال والجنوب فى جزيرة أيرلندا".

يجب أن تبقى اللجنة المشتركة قيد المراجعة المستمرة إلى أى مدى يحافظ تنفيذ وتطبيق هذا البروتوكول على الظروف اللازمة للتعاون بين الشمال والجنوب ويجوز للجنة

المشتركة تقديم التوصيات المناسبة إلى الاتحاد والمملكة المتحدة فى هذا الصدد، بما فى ذلك توصية من (اللجنة) المتخصصة"[٢٠].

العواقب والتحديات القانونية المرتبطة بحدود ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى:

لم تتقدم مقترحات حكومة المملكة المتحدة لمعالجة قضية الحدود الأيرلندية فعليًا إلى ما هو أبعد من الاقتراح القائل بإمكانية استخدام التكنولوجيا لتقليل أى آثار ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى على حركة البضائع، وقيل أيضًا إنه لا ينبغى أن تكون هناك بنية تحتية مادية على الحدود. إن غياب المقترحات الأكثر تفصيلا هو بطبيعة الحال إحدى نتائج الافتقار العام إلى اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى وما إذا سيكون "صعبا" أو "ناعما" فى الشكل[٢١].

ودون التشكيك فى أهمية أحكام البروتوكول بشأن المساواة فى المعاملة، وسوق الطاقة الموحدة، والتعاون بين الشمال والجنوب، فإنه من الصحيح والإنصاف القول إن مشاكل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى التى تم إنشاؤها لجزيرة أيرلندا تتعلق بكيفية الحفاظ على ترتيبات الحدود المفتوحة الحالية بين أيرلندا وأيرلندا الشمالية بعد أن تنازلت المملكة المتحدة عن عضويتها فى الاتحاد[٢٢]. فالتأثيرات المتوقعة للحدود الصعبة معروفة جيدا، ومن المتوقع أن يكون لها آثار بعيدة المدى، من بين أمور أخرى، على اتفاقية التجارة الحرة، وحرية حركة البضائع، وبعض مؤسسات اتفاق الجمعة العظيمة.

فيما يتعلق باتفاقية التجارة الحرة، سيكون هذا نتيجة لرغبة حكومة المملكة المتحدة فى ممارسة سيطرة أكمل على أنماط الهجرة، حيث قد تكون هناك حاجة إلى عمليات تفتيش على الحدود لمراقبة دخول المواطنين غير الأيرلنديين إلى المملكة المتحدة. علاوة على ذلك، فإن فرض الرسوم الجمركية (على سبيل المثال) على البضائع التى تعبر الحدود الأيرلندية سيتطلب أيضًا ضوابط حدودية من نوع ما، حتى لو كانت حكومة المملكة المتحدة تأمل فى أن التكنولوجيا المتقدمة قد تجعل الحدود غير مرئية تقريبًا، فيصبح التحدى الذى يواجه المجلس الوطنى هو كيفية تطوير مبادرات سياسية منسقة عندما يكون وزراء أيرلندا الشمالية قادرين على تطوير التفضيلات التى قد تكون على مسافة واحدة من سياسات الاتحاد الأوروبى التى سيتم تطبيقها فى أيرلندا.

لو لم يتم السعى إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى بشكل سلس، فقد تم اقتراح أنه قد يتم منح أيرلندا الشمالية وضعًا فريدًا بموجب أى اتفاقية انسحاب بين الاتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة، على سبيل المثال من خلال البقاء داخل السوق الموحدة والاتحاد الجمركى. على الرغم من أن فكرة المعاملة المنفصلة لأيرلندا الشمالية قد تكون مثيرة للجدل، فإنها تؤكد على التفرد القانونى والسياسى لأيرلندا الشمالية وإمكانية إيجاد "حل مبتكر"، باستخدام لغة المجلس الأوروبى.

فى الواقع، فإن البحث يدور حول حل وسط حيث تظل أيرلندا الشمالية جزءًا من المملكة المتحدة ولكن فى ظروف لا تؤدى إلى زعزعة توازن العلاقات القائم فى أيرلندا.

أحد هذه المقترحات يتمثل فى احتمال أن تصبح أيرلندا الشمالية عضوًا فى المنطقة الاقتصادية الأوروبية وأن هذه ربما تكون "الطريقة الأكثر وضوحًا للتخفيف من بعض التأثيرات الرئيسة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى"، فعضوية المنطقة الاقتصادية الأوروبية من شأنها أن تسمح لأيرلندا الشمالية "بالمشاركة فى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبى، أى حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص، ومراقبة قواعد ومعايير الاتحاد الأوروبى فى هذا السياق"، رغم كونها خارج الاتحاد الجمركى واختصاص محكمة العدل الأوروبية، مما يعنى أن "الوضع الاقتصادى والبيئة التجارية التى وفرتها عضوية الاتحاد الأوروبى سوف تظل دون تغيير إلى حد كبير، مما يسمح بالحفاظ على قدر كبير من الوضع السابق فيما يتعلق بالسوق الموحدة فيما يتعلق بأيرلندا الشمالية".

وعن كيفية تحقيق عضوية أيرلندا الشمالية فى المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فقد تمت الإشارة إلى احتمالين: (١) أن تصبح المملكة المتحدة من الدول الموقعة على اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية وأن يقتصر تطبيقها على أيرلندا الشمالية؛ و(٢) أن تصبح أيرلندا الشمالية ذاتها عضوًا فى المنطقة الاقتصادية الأوروبية. وتضيف الوثيقة أن هذا النهج الثانى يعنى أن "اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية ستحتاج إلى تعديل للسماح لأيرلندا الشمالية ككيان دون وطنى بالمشاركة فى المنطقة الاقتصادية الأوروبية وهيئات المنطقة الاقتصادية الأوروبية"[٢٣].

على الرغم من هذه الأرضية المشتركة، أصبحت قضية أيرلندا/ أيرلندا الشمالية مشكلة كبيرة بالنسبة للمفاوضات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى لعدة أسباب، فى المقام الأول، تمامًا كما يدور التكامل الأوروبى حول الحد من الاحتكاكات على الحدود مع الدول الأعضاء،

فإن الانسحاب من الاتحاد الأوروبى يعنى حتمًا إعادة الاحتكاك عبر الحدود مع الدول الأعضاء، وبالتالى فإن تجنب الحدود الصعبة كان مخالفا لمنطق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى، والخروج البريطانى عبارة عن عملية وليس حدثا، ومع تزايد الخلافات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى بمرور الوقت، ستتزايد الحاجة إلى مراقبة الحدود، وصياغة ترتيب محدد بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى كجزء من اتفاقية الانسحاب التى من شأنها أن تخدم غرضها فى سياق غير معروف حتى الآن من تطور السياسات فى كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى كانت فى ذاتها صعبة للغاية، هذا بالإضافة إلى حقيقة مفادها أن كلا الطرفين يرغب فى الحفاظ على سلامة أسواقهما الداخلية، التى تندمج فيها أيرلندا الشمالية بشكل متكامل.

علاوة على ذلك، فإن قضية الحدود الأيرلندية ليست مجرد مصدر قلق عملى، مع ما يقرب من ٢٨٠ نقطة عبور تمتد على مسافة ٥٠٠ كيلومتر، ولكنها أيضًا قضية رمزية للغاية، فانفتاح الحدود الأيرلندية مرادفًا فى أذهان الناس لنجاح عملية السلام، ولما كانت الأغلبية (٥٦٪) فى أيرلندا الشمالية صوتت لصالح البقاء، بما فى ذلك الأغلبية الساحقة من القوميين الأيرلنديين، فإن احتمال التلاعب بالحدود الأيرلندية من أجل تلبية رغبات أغلبية ضئيلة من الإنجليز وسكان ويلز كان هو الذى أثار على الفور مخاوف بشأن ظروف عملية السلام ثم تفاقم هذا التوتر بسبب الاعتراف بأن المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى كانا متباعدين للغاية بشأن العديد من القضايا، ليس أقلها طبيعة "مشكلة الحدود الأيرلندية نفسها"[٢٤].

ولقد أدى قرار المملكة المتحدة بمغادرة السوق الموحدة والاتحاد الجمركى إلى خلق مجموعة من المشاكل للحكومة الأيرلندية وجزيرة أيرلندا فأصبحت منطقة السفر المشتركة بين الطرفين موضع تساؤل، ولكن ثبت أن هذه المسألة أكثر قابلية للحل، فى حين أن السياق التجارى والاقتصادى أكثر صعوبة مما يستلزم وجود حدود جمركية كاملة بين أيرلندا والمملكة المتحدة (بما فى ذلك التعريفات الجمركية وغيرها من الضوابط). حتى لو كانت هناك اتفاقية تجارة حرة إذا كانت المملكة المتحدة خارج الاتحاد الجمركى، فيجب أن يكون هناك شكل من أشكال الضوابط الجمركية. وبالمثل، إذا كان الأمر خارج المجال التنظيمى للسوق الموحدة، فيجب أن تكون هناك ضوابط، كل ما سبق يتطلب وجود حدود مادية فى أيرلندا (مع ثبات باقى العوامل) ويشكل أيضًا تحديات كبيرة للاقتصاد الأيرلندى، هذا فضلًا عن وجود جوانب أخرى

من تكامل جزيرة أيرلندا مثل سوق الكهرباء سالف الذكر، هذه الجوانب كانت موضع تساؤل نظرا لإتساع مداها حيث أشارت دراسة مشتركة بين الاتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة إلى وجود أكثر من ١٥٠ مجالًا للتعاون بين الشمال والجنوب تعتمد على قانون الاتحاد الأوروبى(٢٥).

المعضلات القانونية والدستورية الناشئة عن الانسحاب

١- منطقة السفر المشتركة:

فى الخطاب العام والسياسى قبل وبعد استفتاء ٢٠١٦، غالبًا ما كان هناك اتجاه للتعامل مع الحدود المادية بين الجمهورية وأيرلندا الشمالية كظاهرة يجب حلها بطريقة واحدة وهى أن "الحدود" يجب أن تظل مفتوحة؛ أو "الحدود" قد تبدأ فى الإغلاق، من الناحية القانونية، يمكن القول إن هذا الخطاب كان مضللًا وغير مفيد.

فى الواقع، يتطلب إطار العمل الدستورى القابل للتطبيق تحديد ومعالجة حدين ماديين متميزين ومنفصلين: فى المقام الأول، حدود الأشخاص، والتى تتوقف على استمرار وجود منطقة السفر المشتركة بين المملكة المتحدة وأيرلندا؛ وثانيًا، حدود البضائع، المرتبطة بخروج المملكة المتحدة المزمع من الاتحاد الجمركى والسوق الموحدة(٢٦).

والواقع أن منطقة السفر المشتركة ليست ناتجة عن أى اتفاق أو إجراء رسمى ولم يتم الاعتراف بها فى مواثيق رسمية على الإطلاق، فمن الناحية العملية يسافر الأفراد بين شطرى أيرلندا، وبين أيرلندا والمملكة المتحدة، دون أى إجراءات شكلية أو ضوابط، كما يتمتع مواطنو كلا البلدين بإمكانية الوصول غير المحدود إلى فرص العمل والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية فى البلد الآخر. ويتحرك الأفراد بحرية أكبر برًا بين شطرى أيرلندا عن طريق البر أو سيرًا على الأقدام أو بالسكك الحديدية(٢٧).

ومسألة ما إذا كان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى قد يؤدى إلى إقامة حدود مادية لحركة الأشخاص بين أيرلندا الشمالية والجمهورية فى الواقع ليس له علاقة كبيرة بقانون الاتحاد، بل يتوقف على بقاء منطقة السفر المشتركة بين المملكة المتحدة وأيرلندا، فى هذا الصدد، من المهم التأكيد على الطبيعة غير الرسمية التى تتمتع بها منطقة السفر المشتركة وأنها غير منصوص عليها ومدونة فى أى معاهدة دولية بين هاتين الدولتين. بدلًا من ذلك،

وطالما تم ترجمة الفهم غير الرسمى إلى ترتيبات تشريعية وإدارية على المستوى المحلى لكل دولة[٢٨]، فمثلًا، أيرلندا ليست فى منطقة شنغن بسبب الحاجة إلى الحفاظ على حرية الحركة غير المقيدة فى منطقة السفر المشتركة، وإذا ظلت أيرلندا خارج منطقة شنغن، فسوف تستمر عمليات التفتيش عند الدخول إلى أيرلندا من بقية دول الاتحاد الأوروبى وسيحق للعديد من المقيمين فى أيرلندا الشمالية الحصول على جوازات السفر الأيرلندية وبالتالى الاتحاد الأوروبى.

كما أفصحت المملكة المتحدة عن رغبتها فى الحفاظ على منطقة السفر المشتركة دون أدنى إيضاح إلى أى مدى أو كيف ستقوم بالسيطرة على الهجرة أو تقييدها من أى مصدر كان، كما أنها لم تحاول بشكل صارم أو شامل الحد من الهجرة، والواقع أن المملكة المتحدة مضطرة لأسباب عملية لا مفر منها للسماح للأفراد بدخول أيرلندا الشمالية بحرية من بقية أيرلندا. ولما كان الأمر كذلك، فلن يتم تحقيق الكثير من خلال السيطرة على الأفراد الذين يصلون إلى المملكة المتحدة من جمهورية أيرلندا عن طريق البحر والجو، لأن الباب الخلفى سيكون مفتوحًا بين شطرى أيرلندا. ويترتب على ذلك أنه سيتعين على المملكة المتحدة الحد من الهجرة أو تنظيمها، بقدر ما ترغب فى القيام بذلك، من خلال نظام التأشيرة أو تصاريح العمل، أو من خلال التدابير الداخلية المتعلقة بالتوظيف والرعاية الاجتماعية والأمن، وإن كانت لم تقدم أى وصف واضح للتدابير الداخلية التى يمكن اعتمادها، حتى لو كانت على سبيل المثال. وتم اختيار نظام شامل لتأشيرات الزيارة أو تصاريح العمل. وليس من الواضح أن المملكة المتحدة قد تعتقد أنه من المفيد الحد من الهجرة من أوروبا إذا لم يتم اتخاذ تدابير صارمة وشاملة للحد من الهجرة من آسيا، حيث يوجد عدد أكبر بكثير من المهاجرين المحتملين[٢٩].

أ- حدود الأشخاص:

تعترف اتفاقية الانسحاب بشكل صريح بأن مسألة حرية الأشخاص لا ترتبط بقانون الاتحاد بل ترتبط بالحفاظ على منطقة السفر المشتركة بين المملكة المتحدة وأيرلندا، يمكن القول إن هناك استيعابًا كاملًا لهذه النقطة من كلا الأطراف.

مسائل الاختصاص المحيطة بصيانة منطقة السفر المشتركة:

لا يتمتع الاتحاد الأوروبى بالاختصاص الحصرى لتنظيم الحدود الخارجية لحركة الأشخاص، بدلًا من ذلك، تعتبر سياسة الحدود اختصاصًا مشتركًا بين الاتحاد الأوروبى والدول الأعضاء

فيه، فيحق لكليهما تنظيم دخول الأشخاص وفقًا للاختصاصات الداخلية لكل منهما؛ على الرغم من أن الدول الأعضاء مطالبة باحترام أى التزامات تنشأ لها على مستوى الاتحاد الأوروبى.

ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بتحديد مثل هذه الالتزامات، فإن الموقف الدستورى لأيرلندا يختلف بموجب قانون الاتحاد الأوروبى عن موقف الغالبية العظمى من الدول الأعضاء الأخرى، الشىء ذاته ينطبق على المملكة المتحدة، ففى وقت الاستفتاء وطوال عملية التفاوض بموجب المادة ٥٠ بالكامل لم تشارك أيرلندا ولا المملكة المتحدة بشكل كامل فى مجال الحرية والأمن والعدالة، حيث تتمتع كلتاهما بنظام معقد من حقوق الانسحاب فيما يتعلق بمجالات السياسة (الحدود والهجرة واللجوء والتعاون فى المسائل المدنية والجنائية) التى تغطيها أحكام المعاهدة ذات الصلة، ولم تنضم أيرلندا ولا المملكة المتحدة بشكل كامل إلى الدول الأعضاء الأخرى فى مشروع شنغن لإلغاء الضوابط الداخلية لجوازات السفر، ولهذا الغرض، تم إنشاء النظام الحدودى الخارجى المشترك فى المقام الاول. بدلًا من ذلك، اعترف قانون الاتحاد الأوروبى صراحةً باختصاص كل من أيرلندا والمملكة المتحدة فى الاحتفاظ بفحوصات الحدود الخاصة بهما وكذلك الحفاظ على منطقة السفر المشتركة فى علاقاتهما المتبادلة.

على الرغم من أن هذا الموقف القانونى يبدو واضحًا ومستقرًا إلا أنه أثار عددًا من الأسئلة الجدية أثناء وبعد استفتاء المملكة المتحدة حول تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى على اختصاص أيرلندا فى مواصلة ممارسة سياستها الحدودية- بما فى ذلك الحفاظ على أو تجديد منطقة السفر المشتركة ذاتها.

فى المقام الأول، قيل إن الاعتراف القانونى الممنوح بموجب المعاهدات باختصاص أيرلندا فى ممارسة ضوابطها الحدودية، فضلًا عن وجود منطقة السفر المشتركة ذاتها، كان مقدمًا على حقيقتين، الأولى هى استمرار عضوية الاتحاد الأوروبى من قبل كل من المملكة المتحدة وأيرلندا؛ والثانية هى استمرار صيانة اتفاقية التجارة المركزية بين البلدين[٣٠]، وهو الأمر المنصوص عليه فى المادة ٢ من البروتوكول، والتى تنص فى الواقع على أنه "طالما أن المملكة المتحدة وأيرلندا تحافظان على ترتيبات منطقة السفر المشتركة، فإن الحق فى ممارسة ضوابطها الحدودية المعترف بها فى المقام الأول فيما يتعلق بالمملكة المتحدة تنطبق أيضًا على أيرلندا بموجب ذات الشروط والأحكام المطبقة فى المملكة المتحدة ذاتها، وفى حال تغيير أى من هذه الحقائق إما بمغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبى، أو فى حالة عدم

وجود ترتيب مجزى لمنطقة السفر المشتركة فيتعين عندئذٍ إيقاف تطبيق أحكام المعاهدة ذات الصلة تلقائيًا لصالح أيرلندا(٣١).

فى المقام الثانى، يجب على أيرلندا أن تطلب فى أى حال موافقة الدول الأعضاء المتبقية أو مؤسسات الاتحاد الأوروبى، من أجل الحفاظ على أى اتفاق مع المملكة المتحدة أو الوصول إليه فيما يتعلق بضوابط الحدود بين البلدين، والواقع أنه لم يتم تقديم أى أساس منطقى قانونى معين لدعم هذا الإلزام ما لم يتم وضع فكرة منطقة السفر المشتركة فى الاعتبار، ويحدث أن يشار إليه صراحةً فى قانون الاتحاد الأوروبى– كما لو كان ذلك بذاته يجب اعتباره كافيًا لتحديد التوازن الدستورى فى الكفاءة بين الاتحاد الأوروبى ودولة عضو.

ومع ذلك، لا يستحق أى من هذين العاملين النظر إليه كحجة قانونية قوية فلا يمكن بالتأكيد أن يكون لعمل المملكة المتحدة الانفرادى بالانسحاب من الاتحاد الأوروبى تأثير تلقائى يتمثل فى تعديل أو إلغاء قانون الاتحاد الأساسى فيما يتعلق بحقوق والتزامات دولة عضو أخرى، قد تكون الصياغة الخاصة للمادة ٢ من البروتوكول رقم ٢٠ ذات خصوصية إلى حد ما، ولكن تأثيرها الواضح الذى لا جدال فيه هو منح الاحترام القانونى بموجب قانون الاتحاد الأوروبى لسلطة أيرلندا فى إجراء عمليات تفتيش على الحدود وكذلك حقها فى مواصلة المشاركة فى منطقة السفر المشتركة، والإيحاء بأن صلاحيات أيرلندا الخاصة مستمدة بشكل ما كليًا من أو مشروطة بصلاحيات المملكة المتحدة، وفقط بصفتها دولة عضو، لن يكون فقط تفسيرًا غير مناسب لقانون الاتحاد الذى يبدو من الصعب التوفيق بينه وبين احترام السيادة الأيرلندية، بل سيكون أيضًا بمثابة السماح للمملكة المتحدة بإعادة كتابة الموقف الدستورى والموضوعى لأيرلندا بموجب المعاهدات، فقط من خلال خيارات المملكة المتحدة الخاصة بشأن العضوية، بغض النظر عن وجهات نظر أيرلندا بذاتها، وخارج الإجراء العادى تمامًا لتعديل القانون الأساسى للاتحاد.

فضلًا عن كون الانسحاب الأحادى الجانب للمملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبى لا يمكن أن يكون له بالتأكيد أى تأثير على الإطلاق على الامتيازات المتميزة تمامًا لأيرلندا المتمثلة فى الانسحاب والاختيار فيما يتعلق بمجال الحرية والأمن والعدالة بشكل عام، ونظام تعاون شنغن على وجه الخصوص، والمنصوص عليها صراحة فى المعاهدات بشكل مستقل تمامًا عن اختيارات العضوية التى تقوم بها المملكة المتحدة.

فى واقع الأمر، بغض النظر عن تفسير الفرد للمادة ٢٠ من البروتوكول، فإن أيرلندا ليست ملزمة بالمشاركة فى نظام الاتحاد الأوروبى لإلغاء الحدود الداخلية فيما يتعلق بالأشخاص، وإنشاء قواعد مشتركة بشأن المرور عبر الخارج وحدود منطقة شنغن، أو تنسيق سياسات الهجرة فيما يتعلق بالإقامة والحقوق المرتبطة بها لمواطنى الدول الثالثة، كما أن المعاهدات لم تدع مجالًا للشك فى أن أيرلندا لا تزال مؤهلة لممارسة ضوابطها الحدودية فى علاقاتها مع كل من الدول الأعضاء المتبقية وكذلك مع الدول الأخرى عمومًا.

ومع ذلك، حتى إذا كان الحفاظ على حدود مفتوحة لتنقل الأشخاص عبر جزيرة أيرلندا هو فى الأساس قضية ثنائية يتعين حلها بين المملكة المتحدة وأيرلندا، فلا يزال لدى الاتحاد مصلحة قانونية واضحة فى الشروط الأكثر دقة لتلك العلاقة الثنائية، نظرًا لأن أيرلندا ستظل ملزمة بالامتثال للالتزامات بشأن قانون الاتحاد المحددة التى تعهدت بها بشكل صحيح بموجب المعاهدات، مثل ما ورد فى توجيه رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٤ المتعلق بحق الدخول إلى الأراضى الأيرلندية لمواطنى الاتحاد الأوروبى وأفراد أسرهم المحميين[٣٢].

ويمكن القول إن منطقة السفر المشتركة كانت تحتمل ثلاثة سيناريوهات منذ إعلان المملكة المتحدة رغبتها فى استعادة السيطرة على حدودها والذى شكل أحد الدوافع الرئيسة وراء التصويت على المغادرة فى عام ٢٠١٦، ولما كانت المملكة تعتزم بالفعل الخروج من المبدأ الأساسى لمواءمة سياسة الهجرة على الحدود الخارجية المشتركة لمنطقة السفر فكانت هذه الاحتمالات الثلاثة لمعالجة الآثار المترتبة على العلاقات مع أيرلندا.

١- التخلى عن منطقة السفر المشتركة بالكامل وفحص الحدود على الأشخاص بين أيرلندا والمملكة المتحدة، بما فى ذلك على الحدود البرية مع أيرلندا الشمالية، وذلك لتمكين المملكة المتحدة ككل من فرض حدودها الوطنية الجديدة والأكثر تقييدًا و/ أو قواعد الهجرة فيما يتعلق بمواطنى الاتحاد الأوروبى و/ أو مواطنى الدول الثالثة.

٢- إبقاء الحدود البرية بين أيرلندا الشمالية والجمهورية مفتوحة وخالية من الضوابط، على الأقل عندما يتعلق الأمر بتنقل الأشخاص؛ ولكن مع فرض ضوابط على الحدود بين جزيرة أيرلندا ككل (من ناحية) وبقية المملكة المتحدة (من ناحية أخرى)- وذلك لتمكين الإقليم الأخير من فرض قيودها الحدودية/ الهجرة الجديدة، أيضًا عندما يتعلق الأمر بالنقل البحرى والجوى من الأراضى السابقة.

٣- الاحتفاظ بمنطقة السفر المشتركة فى شكلها الحالى- لا توجد فحوصات دخول للأشخاص بين الجمهورية والمملكة المتحدة ككل- على الرغم من ظهور اختلافات ملحوظة فى قواعد الحدود و/ أو الهجرة بين أيرلندا والمملكة المتحدة فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبى و/ أو ثالثًا رعايا الدول.

مع بدء عملية الانسحاب، أصبح من الواضح أن هذا الخيار الثالث والأخير سوف يطبق وأعلنت حكومة المملكة المتحدة أنه، بغض النظر عن أى شىء آخر قد يحدث فيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبى ككل، يجب الحفاظ على منطقة السفر المشتركة مع أيرلندا، مع اتخاذ تدابير لحماية سلامة نظام الهجرة فى المملكة المتحدة فى المستقبل.

أما عن موقف الإتحاد الأوروبى فلخصه المجلس الأوروبى بشكل مناسب موضحًا مصالح الاتحاد ذات الصلة: "عندما يتعلق الأمر بتجنب الحدود الصعبة عبر جزيرة أيرلندا، يجب على الاتحاد أن يعترف بالاتفاقيات والترتيبات الثنائية القائمة بين المملكة المتحدة وأيرلندا والتى تتوافق مع قانون الاتحاد الأوروبى".

وعلى هذا الأساس، أجرت أيرلندا والمملكة المتحدة محادثات ثنائية بشأن الصيانة المستقبلية لاتفاقية التجارة المركزية؛ بينما تم تناول وضع الأخير أيضًا بين المملكة المتحدة والاتحاد ككل، من خلال الحوار حول أيرلندا/ أيرلندا الشمالية الذى تم تنظيمه بموجب عملية المادة ٥٠ وبحلول وقت التقرير المشترك بين اللجنة والمملكة المتحدة فى ديسمبر ٢٠١٧، تم حل المسألة بشكل فعال، على الأقل من وجهة نظر الاتحاد، فلقد أقر الطرفان بأن المملكة المتحدة وأيرلندا قد تستمران فى اتخاذ الترتيبات فيما بينهما فيما يتعلق بحركة الأشخاص بين البلدين، مع الاحترام الكامل لحقوق الأشخاص الطبيعيين الممنوحة بموجب قانون الاتحاد، مع قبول المملكة المتحدة صراحة أن منطقة السفر يمكن أن تستمر فى العمل دون التأثير على التزامات أيرلندا بموجب قانون حرية الحركة فى الاتحاد(٣٣).

تم تفسير هذا الموقف على النحو الواجب إلى ما يُعرف الآن بالمادة ٣ من البروتوكول وجاءت النصوص كالتالى:

"يجوز للمملكة المتحدة وأيرلندا الاستمرار فى اتخاذ الترتيبات فيما بينهما فيما يتعلق بحركة الأشخاص بين أقاليمهم (منطقة السفر المشتركة)، مع الاحترام الكامل لحقوق الأشخاص الطبيعيين التى يمنحها قانون الاتحاد، ويجب أن تضمن المملكة المتحدة أن منطقة السفر

المشتركة والحقوق والامتيازات المرتبطة بها يمكن أن تستمر فى التطبيق دون التأثير على التزامات أيرلندا بموجب قانون الاتحاد، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التنقل من وإلى وداخل أيرلندا لمواطنى الاتحاد و أفراد أسرهم بغض النظر عن جنسيتهم".

"من جانبها، ستظل أيرلندا ملزمة باحترام أى التزامات محددة مفروضة أو مقبولة بموجب قانون الاتحاد الأوروبى"[٣٤]. وبالتوازى مع المفاوضات بين الاتحاد والمملكة المتحدة حول نص اتفاقية الانسحاب، تناولت المناقشات بين المملكة المتحدة وأيرلندا الصيانة المستقبلية لمنطقة السفر المشتركة أيضًا من منظور ثنائى، وفى مايو ٢٠١٩، وقعت الحكومتان مذكرة تفاهم تؤكد صراحة التزامهما المشترك بدعم منطقة السفر. وتذكر مذكرة التفاهم هذه:

١- "منطقة السفر تسمح للمواطنين الأيرلنديين والبريطانيين التنقل بحرية بين وكذلك الإقامة فى أيرلندا والمملكة المتحدة (على التوالى)".

٢- "تلتزم الحكومتان بضمان أن قوانينهما المحلية تسهل مثل هذا التنقل والإقامة، وتقترح أنهما قد تدخلان فى اتفاقيات ثنائية أكثر تفصيلًا فى المستقبل لتفعيل جوانب محددة من ترتيبات منطقة السفر المشتركة، وفى غضون ذلك تتعهدان بتعزيز الحوار الرسمى بينهما لأغراض تشغيل منطقة السفر".

لا تهدف مذكرة التفاهم فى ذاتها إلى إنشاء التزامات ملزمة قانونًا بقدر حل ما قد يكون لدى البريطانيين مخاوف بشأن تصرف أيرلندا كـ "نقطة ضعف" للدخول غير القانونى أو الإقامة أو العمل فى المملكة المتحدة من قبل أى من مواطنى الاتحاد الأوروبى أو من خارج الاتحاد الأوروبى- لا سيما فى ضوء القيود المخططة على حقوق الإقامة والتوظيف مواطنو الاتحاد- سيتعين على السلطات البريطانية ببساطة الاعتماد على تطبيق داخلى أكثر فعالية لقيود الهجرة الخاصة بها (على سبيل المثال، عند البحث عن عمل أو الوصول إلى الخدمات العامة).

ب- حدود البضائع:

قضايا الأهلية القانونية والخبرة التجريبية من منظور القانون الاتحادى:

تقع الجمارك الخارجية والعلاقات التجارية بين السوق الموحدة والبلدان الثالثة ضمن الاختصاص الحصرى للاتحاد فيحق للاتحاد فقط ممارسة سلطة تنظيمية مستقلة فيما يتعلق بالاتحاد الجمركى؛ وتلتزم الدول الأعضاء بعدم الانخراط فى عمل مستقل فيما يتعلق بالشئون

الجمركية، لذلك كان إيجاد حل لمشكلة الحدود الصعبة للبضائع عبر جزيرة أيرلندا مسألة تخص الاتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة؛ ولم يكن من الممكن لأيرلندا والمملكة المتحدة التوصل إلى تسوية ثنائية منفصلة بشأن هذه المسألة.

يلغى الاتحاد الجمركى للاتحاد الأوروبى جميع التعريفات الداخلية بين الدول الأعضاء، ثم ينشئ تعريفة مشتركة فيما يتعلق بالدول الثالثة وذلك وفقًا لقواعد منظمة التجارة العالمية وكذلك شروط أى اتفاقيات تجارية تفضيلية مبرمة بين الاتحاد الأوروبى وشركائه الخارجيين، لكن حدود الجمارك تؤدى أيضًا وظيفة أوسع بكثير، فهى جزء أساسى من الإنفاذ التنظيمى الفعال لمجموعة واسعة من السياسات الموضوعية فى مجالات مثل التجارة، والصحة العامة، والسلامة العامة والأمن، وحماية البيئة، ومكافحة الأنشطة غير القانونية مثل التهريب والتزوير. ولهذين السببين التوأمين– الجمارك والإنفاذ التنظيمى– لا مفر من أن تستتبع أى منطقة جمركية معينة إقامة حدود مادية معينة للسلع فى علاقاتها مع مناطق جمركية أخرى مميزة.

ولكن عندما يتعلق الأمر بإدارة الحدود، تنص اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية على التعاون الجمركى والمساعدة المتبادلة، بما فى ذلك الأحكام التفصيلية حول قضايا مثل المعايير المشتركة والاعتراف المتبادل فيما يتعلق بتدابير الأمن الجمركى. وتهدف الاتفاقية الثنائية التى يعود تاريخها إلى عام ١٩٥٩ (وبالتالى قابلة للتطبيق حتى بعد الانضمام السويدى اللاحق إلى الاتحاد الأوروبى) إلى الحد من البيروقراطية والازدواجية مع الاستمرار فى إدارة المعابر الحدودية بشكل فعال[٣٥].

٢- التعاون القضائى والعدالة والشئون الداخلية:

سيتوقف تطبيق قواعد الاتحاد الأوروبى الحالية بشأن التعاون الشرطى والقضائى، والعدالة والشئون الداخلية فى المملكة المتحدة بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبى، وسيظهر الاحتياج إلى استبدالها باتفاقيات بين الاتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة أو باتفاقيات ثنائية بين أيرلندا والمملكة المتحدة، أو كليهما، وتعد هذه الترتيبات ذات أهمية خاصة بالنسبة لأيرلندا بسبب انتشار الجريمة المنظمة فى أيرلندا الشمالية، وبسبب حرية حركة الأفراد داخل منطقة السفر المشتركة.

ومن المفترض أن تستمر المملكة المتحدة فى استخدام نظام أوامر الاعتقال الأوروبية، فى حين سيتقلص تأثير القانون العام على قانون الاتحاد الأوروبى عما كان عليه خلال ٤٤ عامًا من عضوية أيرلندا والمملكة المتحدة، هذا إلى جانب الاستعداد التام من قبل المحاكم الأيرلندية لإحالة المسائل المتعلقة بقانون الاتحاد الأوروبى إلى محكمة العدل الأوروبية، وهو ما انعكس على بعض أهم الأحكام التى أصدرتها المحكمة فى السنوات الأخيرة.

كنتيجة مباشرة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى، لن يصبح المبدأ القائل بأنه فى ظل ظروف معينة يجوز للأفراد المطالبة بالتعويض عن الخسائر الناجمة عن التدابير الوطنية التى تتعارض مع قانون الاتحاد الأوروبى قابلًا للتطبيق فى أيرلندا الشمالية، أو فى بقية المملكة المتحدة مما يعنى أن الأفراد الذين يتكبدون خسائر نتيجة لأى خرق من جانب المملكة المتحدة لالتزاماتها بموجب الاتفاقيات المستقبلية بين الاتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة لن يتمكنوا من المطالبة بأى تعويض، يضاف هذا المبدأ إلى واجب المحاكم بموجب قانون الاتحاد الأوروبى بإلغاء أى قاعدة فى القانون الوطنى تتعارض مع قانون الاتحاد الأوروبى، والتى لن تنطبق أيضًا بعد الآن بالطبع.

٣- ميثاق الاتحاد الأوروبى للحقوق الأساسية:

يترتب على انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبى توقف تطبيق ميثاق الاتحاد الأوروبى للحقوق الأساسية فى أيرلندا الشمالية، الأمر الذى يعد تقليلًا للحماية الممنوحة ضمن نطاق قانون الاتحاد الأوروبى للحقوق الممنوحة بمقتضى الميثاق والاتفاقية الأوروبية للحقوق الأساسية. وذلك لأن الميثاق قابل للتطبيق مباشرة فى المحاكم الوطنية، ويمكن إحالة المسائل المتعلقة بتفسير الميثاق إلى محكمة العدل الأوروبية من قبل المحاكم الوطنية، ولا يوجد إجراء فعال بذات القدر لإنفاذ الاتفاقية.

٤- اتفاق الجمعة العظيمة:

يحق للاتحاد الأوروبى الإصرار على عدم الانتقاص من الحقوق التى تمنحها اتفاقية الجمعة العظيمة، نظرًا لأن الحفاظ على هذه الاتفاقية هو أحد أهدافه الأساسية فضلًا عن ما بذله الاتحاد من جهد فى حل المشاكل التى تعانيها أيرلندا الشمالية وذلك، من خلال الدعم القوى لاتفاقية الجمعة العظيمة، الأمر الذى يضع إلزامًا على عاتق المملكة المتحدة بالحفاظ على

الاتفاقية وتعزيز مبادئها وذلك، بموجب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبى.

يتوقف تطبيق المادة ٤ فقرة ٣ على المملكة المتحدة بمجرد مغادرة الاتحاد الأوروبى، وهذا فى ذاته ينطوى على انتقاص من الحقوق الممنوحة أو المضمونة بموجب الاتفاقية، الأمر الواجب تداركه من خلال الاتفاقية المستقبلية بين الاتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة والتى يجب أن تتضمن أحكامًا تفرض التزامات متبادلة بالتعاون الصادق، بما يتوافق مع المادة ٤ فقرة ٣، وإن كان هذا التضمين سيقتصر فقط على التعاون لتحقيق أهداف تلك الاتفاقية، ولن ينطبق على الأهداف الأوسع للاتحاد الأوروبى، الأمر الذى ينطوى على شىء من الانتقاص من الحقوق التى يمنحها قانون الاتحاد الأوروبى قبل الانسحاب، فالاتفاقية المستقبلية بين الاتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة سيتم إنفاذها فى المملكة المتحدة فى المقام الأول من قبل محاكم المملكة المتحدة، التى كانت مترددة فى تطبيق مبدأ التعاون الصادق، وبالتالى، سيكون هناك انتقاص للحقوق إذا لم تكن أحكام المحكمة فعالة بشكل مباشر فى قانون المملكة المتحدة.

ويخضع خرق اتفاقية الجمعة العظيمة إلى اختصاص المحاكم الأيرلندية أو المملكة المتحدة، وإذا لزم الأمر إلى محكمة العدل الدولية، إذا وافقت كل من أيرلندا والمملكة المتحدة على اختصاصها. سيكون انتهاك المادة ٤ فقرة ٣ خاضعًا لاختصاص محكمة العدل الأوروبية، طالما أن المملكة المتحدة عضو فى الاتحاد الأوروبى. إن خرق أى اتفاق مستقبلى بين الاتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة سيخضع للولاية القضائية لأى محكمة يتم تكليفها بمسئولية تفسير تلك الاتفاقية، ومن المفترض أيضًا أن يخضع للولاية القضائية للمحاكم الوطنية، إذا كان الاتفاق قابلًا للتطبيق بشكل مباشر أو تم منحه تأثيرات مباشرة[٣٦].

على صعيد مواز، إيجاد ترتيب يعترف بالظروف الفريدة التى تعيشها أيرلندا الشمالية، سواء من خلال المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو من خلال أى ترتيب آخر ضمن اتفاقية الانسحاب بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى يثير أسئلة دستورية معقدة.

يتعلق السؤال الاول بوجود أيرلندا الشمالية ككيان دون وطنى واختصاص مؤسساتها فى القانون الدولى، فالبيان الصادر عن مركز السياسة الأوروبى، حول الحاجة إلى تعديل اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية لتسهيل عضوية أيرلندا الشمالية يعكس حقيقة أن المعاهدات يتم توقيعها عادة من قبل دول ذات سيادة، ومن الواضح أن أيرلندا الشمالية ليست

كذلك، فتعديل اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية قد يتسبب فى قلق سياسى الأمر الذى قد يحبط أى عملية تعديل، فى حين أن هناك خيارًا آخر، من منظور القانون الدستورى فى المملكة المتحدة، والمتمثل فى تعديل التشريع الذى ينقل السلطة إلى مؤسسات أيرلندا الشمالية للسماح لها بالتوقيع على اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية- على الرغم من أنه من غير المرجح إلى حد كبير أن يحدث هذا نظرًا لأن هذه المسألة تخص الحكومة المركزية بشكل صريح بموجب القانون الدستورى فى المملكة المتحدة، ويتعلق السؤال الثانى بقانون الاتحاد الأوروبى، فلقد حدد المجلس الأوروبى الحاجة إلى "حلول مرنة ومبتكرة" للتحدى المتمثل فى الحدود الأيرلندية طالما أنها تحترم "سلامة النظام القانونى للاتحاد".

وتنص المادة ٥٠ من معاهدة الاتحاد الأوروبى على أن تغادر الدول الأعضاء بذات شروط الانضمام وأن اى مواءمات تسمح لأيرلندا الشمالية بالبقاء جزءًا من المملكة المتحدة مع التمتع أيضًا بحقوق خاصة فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبى تعد تحديًا واضحًا لهذه القاعدة، بالإضافة إلى أن أى تسوية معينة لأيرلندا الشمالية قد تثير أيضًا عددًا من الأسئلة الصعبة الأخرى بخصوص كيف سيتم تمثيل أيرلندا الشمالية داخل الاتحاد الأوروبى.

وتتعلق الإشكالية الثالثة بمبدأ الموافقة الموجود فى اتفاقية الجمعة العظيمة، هذا المبدأ يستلزم أن تكون أيرلندا الشمالية جزءًا من المملكة المتحدة، وأنها لا يمكن أن تصبح جزءًا من أيرلندا الموحدة دون تصويت الأغلبية لصالح التوحيد فى كل من أيرلندا الشمالية وأيرلندا، وفى قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى التى نظرتها المحكمة العليا فى المملكة المتحدة فى أواخر عام ٢٠١٦، انتهت المحكمة إلى أن هذا المبدأ كان ذا صلة فقط بمسألة التوحيد الأيرلندية المحددة وأنه ليس له أى تطبيق فيما يتعلق بالانسحاب من الاتحاد الأوروبى.

بينما يرتبط السؤال الرابع بما إذا كانت أى اتفاقية انسحاب بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى (والتى قد تتضمن ترتيبات خاصة لأيرلندا الشمالية) ستحتاج إلى الموافقة عليها عن طريق استفتاء فى أيرلندا، هذا السؤال قد يصبح مطروحًا بالفعل فقط إذا كانت اتفاقية الانسحاب بحاجة إلى التصديق عليها من قبل الاتحاد الأوروبى وكل دولة من دوله الأعضاء البالغ عددها ٢٧ دولة.

ويتعلق السؤال الخامس والأخير، بإمكانية إلحاق اتفاق الجمعة العظيمة بأى اتفاق انسحاب، الأمر الذى من شأنه أن يوفر وسيلة أخرى للاعتراف بالاتفاقية والقيم التى تتضمنها،

وقد يؤدى خيار من هذا النوع أيضًا إلى زيادة "تدويل" اتفاقية الجمعة العظيمة، بمعنى إلحاقها بمعاهدة دولية بين الاتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة. وفى هذه الظروف، ستكون هناك بلا شك أسئلة مثيرة للاهتمام حول مدى إمكانية إنفاذ الاتفاقية فى القانون الدولى، وقانون الاتحاد الأوروبى، والقانون الأيرلندى و/ أو قانون المملكة المتحدة(٣٧).

مرحلة المفاوضات والإشكاليات القانونية المرتبطة بها:

اتسم موقف المملكة المتحدة بشىء من التناقض، حيث قدمت ثلاثة وعود متناقضة وغير قابلة للتطبيق، فيمكن القول بأن التحديات الحدودية الصعبة والفعلية التى واجهت جزيرة أيرلندا فى أعقاب استفتاء عام ٢٠١٦ كانت بالكامل من صنع المملكة المتحدة، وكانت، على وجه الخصوص، نتيجة مباشرة لسلسلة من القرارات السياسية والوعود السياسية التى قدمتها حكومة "تيريزا ماى" التى أعلنت بعد استفتاء عام ٢٠١٦ أن المملكة المتحدة لن تغادر الاتحاد الأوروبى فحسب، بل ستترك أيضًا الاتحاد الجمركى والسوق الموحدة، فكانت نية المملكة واضحة فى تنفيذ انسحاب صعب، ولكن عندما اتضح لحكومة "ماى" أن قرارها بمغادرة الاتحاد الجمركى والسوق الموحدة سيشكل فى الواقع مخاطر مباشرة وخطيرة على الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى أيرلندا الشمالية، قدمت المملكة المتحدة وعدًا ثانيًا لا يقل أهمية وهو أنه لن يكون هناك عودة إلى حدود صعبة فى جزيرة أيرلندا، مما يعنى تجنب أى بنية أساسية فعلية حدودية فى أى من المملكة المتحدة أو أيرلندا لأى غرض بما فى ذلك عمليات فحص الجمارك أو الأغذية الزراعية. وتجدر الإشارة إلى أن وعد المملكة المتحدة بتجنب الحدود الصعبة تم صياغته فى البداية بعبارات مشروطة، وكان الهدف من ذلك هو تقديم حدود برية خالية من الاحتكاك قدر الإمكان وليس ضمان الحفاظ على ترتيبات الحدود المفتوحة الحالية، ثم بدأت حكومة المملكة المتحدة، لاحقا، فى التعهد دون قيد أو شرط بأنه لن تكون هناك بنية تحتية مادية على الحدود.

كانت الطريقة المجدية الوحيدة للوفاء بالوعد الثانى، وكذلك الحفاظ على الوعد الأول، هى أن تظل أيرلندا الشمالية ضمن الاتحاد الجمركى وأجزاء من السوق الموحدة على الأقل وهو ما لم تفعله المملكة، ثم قدمت حكومة المملكة المتحدة أيضًا وعدًا ثالثًا بأن أيرلندا الشمالية ستترك الاتحاد الجمركى والسوق الموحدة جنبًا إلى جنب مع بقية المملكة المتحدة، وجادلت

المملكة المتحدة بأن المفاوضات حول حدود البضائع الأيرلندية يجب أن تسترشد بمبدأ منع إنشاء حواجز جديدة لممارسة الأعمال التجارية داخل المملكة المتحدة ذاتها، وتحديدًا بين أيرلندا الشمالية وبريطانيا العظمى. من ناحية أخرى أعلنت الحكومة، أن تجنب العودة إلى الحدود الصعبة بين أيرلندا الشمالية وأيرلندا هو أحد أهم أولويات المملكة، لكن، تحقيق ذلك لا يمكن أن يكون بفرض حدود جمركية بين أيرلندا الشمالية وبريطانيا العظمى، فمن الواضح أن فرض حواجز جمركية جديدة داخل المملكة المتحدة سيكون له آثار دستورية أوسع ولن تقبله حكومة المملكة المتحدة. ومع ذلك، من المؤكد أن الطريقة الوحيدة للوفاء بهذا الوعد الثالث، مع احترام الثانى، كانت من خلال بقاء المملكة المتحدة ككل ضمن الاتحاد الجمركى والسوق الموحدة، وهكذا اكتملت دائرة التناقض بين تصريحات الحكومة الثلاثة.

فى المقابل، بالنسبة للجانب الأيرلندى كانت هناك أغلبية واضحة من السكان فى أيرلندا الشمالية صوتوا للبقاء داخل الاتحاد الأوروبى خلال استفتاء عام ٢٠١٦، وكذلك بالنسبة لمعظم مفاوضات عملية المادة ٥٠، كانت المؤسسات السياسية فى أيرلندا الشمالية معلقة فعليًا، حيث يتبنى الحزبان الرئيسان وجهات نظر مختلفة جذريًا حول مجموعة واسعة من القضايا- ليس أقلها، أنهما كانا على طرفى نقيض مباشرة حول انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد[٣٨].

فى ١٩ يونيو ٢٠١٧، بدأت المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى المرحلة الأولى من المفاوضات بشأن ترتيبات انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبى حول ثلاثة مواضيع رئيسة: ١- حقوق المواطنين، ٢- "مشروع قانون الانسحاب وتسوية الالتزامات المالية للمملكة المتحدة؛ " و٣- عدم المساس بعملية السلام بالنسبة للحدود الأيرلندية.

وطالب الاتحاد الأوروبى بضرورة تحقيق "تقدم كاف" قبل الدخول فى مفاوضات المرحلة الثانية حول الفترة الانتقالية والعلاقات المستقبلية[٣٩].

ويمكن تلخيص اسباب بطء عملية المفاوضات فى هذا الصدد للأسباب الآتية:

لم تكن الخلافات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى بسبب أى شك حول هدف تجنب "الحدود الصعبة"، فكلاهما كان يرغب فى تجنب هذه النتيجة، إلا أن سوء التفكير والموقف المتخذ من قبل كلا الطرفين هو الذى أدى إلى اختلاف مصالحهم.

أ- تؤكد المملكة المتحدة على السيادة، بينما يركز الاتحاد الأوروبى على الأمن:

بالنسبة لحكومة المملكة المتحدة، تمثل أيرلندا الشمالية قضية خاصة، وتسلط مسألة الحدود الضوء على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية. وعلى هذا النحو، ليس هناك شك فى رغبتهم فى إنشاء "وضع خاص" لأيرلندا الشمالية، وتصر حكومة المملكة المتحدة على إنشاء اتحاد جمركى على مستوى المملكة المتحدة (بما فى ذلك أيرلندا الشمالية).

بينما أصر الحزب الوحدوى الديمقراطى فى أيرلندا الشمالية، وهو حليف لحزب المحافظين، على أن أيرلندا الشمالية بحاجة إلى الانسحاب مع المملكة المتحدة، ومعارضة أى ترتيب مؤسسى يقدم معاملة مختلفة لأيرلندا الشمالية عن أجزاء أخرى من المملكة المتحدة.

ويعتقد فريق بارنييه أنه ما دامت أيرلندا الشمالية جزءا من الاتحاد الجمركى، فمن الممكن الحفاظ على أمن واستقرار أيرلندا الشمالية. بالإضافة إلى ذلك، عند مقارنتها باستيعاب المملكة المتحدة ككل (التى يبلغ عدد سكانها ٦٠ مليون نسمة) داخل الاتحاد الجمركى، فإن عدد سكان أيرلندا الشمالية (١,٨ مليون نسمة) صغير، وسيكون وجودهم فى الاتحاد الجمركى أقل من التهديد التنافسى.

ب- تحمل المملكة المتحدة الأمل فى المستقبل، لكن الاتحاد الأوروبى يهتم أكثر بالحاضر:

يعد الترتيب الجمركى جزءًا مهمًا من العلاقة التجارية المستقبلية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى، ويحتاج الجانبان إلى التفاوض لإيجاد حل خلال الفترة الانتقالية. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبى متردد فى تقديم أى ضمان أو تقديم أى وعد مقدما، ويعارض على وجه التحديد الترتيبات الجمركية "على مستوى المملكة المتحدة"، والتى يعتقد أنها "تستبق" الاتفاقية التجارية المستقبلية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى.

ولكن قضية الحدود الأيرلندية من غير الممكن أن تطول إلى ما لا نهاية، ولهذا السبب أصر الاتحاد الأوروبى على أن المملكة المتحدة تحتاج إلى "إصدار بيان"، ووضع "خطة دعم" "فى اتفاقية الانسحاب. فى بداية المفاوضات، ذكرت المملكة المتحدة مرارًا وتكرارًا أنه إذا لم يتم التعامل مع العلاقة التجارية المستقبلية بشكل صحيح، فإن حل الحدود الأيرلندية سيكون مستحيلا. كما أن "تيريزا ماى" كانت تعتقد أنه ما دامت المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى قادرين على التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة شاملة ضمن الإطار الشامل للعلاقة بين المملكة

المتحدة والاتحاد الأوروبى، فسيتم حل قضية الحدود الأيرلندية وفقًا لذلك، ولن تكون هناك حاجة إلى تفعيل ترتيبات "المساندة".

جـ- المملكة المتحدة مهتمة بـ "الجمارك"، بينما يهتم الاتحاد الأوروبى بـ "اللوائح التنظيمية":

إن بقاء المملكة المتحدة فى الاتحاد الجمركى للاتحاد الأوروبى بعد الانسحاب البريطانى من الاتحاد الأوروبى، يتطلب من المملكة المتحدة تطبيق معدلات التعريفة الجمركية الخارجية للاتحاد الأوروبى عند استيراد البضائع من دول أخرى، ولن تكون قادرة على تقديم أسعار أكثر تفضيلية. ومن الواضح أن هذا من شأنه أن يحد من قدرة المملكة المتحدة على التوصل إلى اتفاقيات تجارة حرة شاملة مع دول أخرى.

لم تنظر المملكة المتحدة إلى القضايا الجمركية المتعلقة بالتجارة الحرة إلا بالمعنى الضيق، وفشلت فى معالجة التنفيذ الأكثر شمولًا وتعقيدًا للمعايير التنظيمية، فى حين كان الاتحاد الأوروبى يعتقد أنه لا يمكن إلغاء الضوابط الحدودية بشكل حقيقى إلا عندما تتبنى المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى معايير متسقة أو متقاربة للغاية، ففى نهاية المطاف، تشكل الجمارك ٣٥٪ فقط من الضوابط التى تنشأ عادة على حدود دولة ثالثة فى الاتحاد الأوروبى.

ولقد نصت اتفاقية الانسحاب التى توصلت إليها المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى على أن أيرلندا الشمالية ستكون أكثر انسجاما مع السوق الموحدة للاتحاد الأوروبى، مما يتطلب من أيرلندا الشمالية الحفاظ على التوافق التنظيمى مع الاتحاد الأوروبى فى مجالات متعددة من معايير السلع إلى ضريبة القيمة المضافة، ويستخدم البروتوكول الخاص بأيرلندا وأيرلندا الشمالية فى اتفاقية الانسحاب التى تم التوصل إليها بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى عشرة مرفقات لإدراج سلسلة معايير السوق الموحدة للاتحاد الأوروبى التى تنطبق على أيرلندا الشمالية.

د- تصر المملكة المتحدة على "المؤقت" بينما يطالب الاتحاد الأوروبى بـ "طويل الأجل":

شعر أنصار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى بالقلق من أنه بمجرد تفعيل المساندة، فإن ذلك قد يعنى أن المملكة المتحدة "محاصرة" فى الاتحاد الجمركى للاتحاد الأوروبى إلى الأبد، وبالتالى يطالبون بأن تكون تدابير "المساندة" "مؤقتة"، فاقترحت "تيريزا ماى" على الاتحاد الأوروبى أنه يقتصر تفعيل "شبكة الأمان على مدة ١٢ شهرًا، ومع ذلك فإن الاتحاد الأوروبى

يعتقد أن الترتيبات المحدودة المدة لن تعتبر ترتيبات "مساندة" على الإطلاق، وأنها لن تكون قادرة على الاضطلاع بدور "بوليصة التأمين فى جميع الأحوال الجوية". وبناء على ذلك، أصر الاتحاد الأوروبى على أن تدابير "المساندة" لابد أن تكون دائمة، ولا ينبغى تحديد تاريخ انتهاء.

وإن كان هناك عدد من العوامل الأخرى التى ساهمت فى جعل عملية الوصول إلى تسوية أكثر صعوبة:

هـ- النظام السياسى فى المملكة المتحدة:

تسبب النظام السياسى فى المملكة المتحدة فى خفض كفاءة عملية صنع القرار، وكان أنصار الخروج الناعم، وأنصار الخروج الصارم، وأنصار البقاء فى الاتحاد الأوروبى، يتنافسون ويتصارعون مع بعضهم البعض، فى حين يدعون الآخرين إلى التسوية.

و- الافتقار إلى الثقة:

أدى الافتقار إلى الثقة المتبادلة بين الجانبين إلى زيادة الصعوبة فى تقديم تسوية ناجحة، هذا الافتقار يجعل الجانبين غير راغبين فى تقديم الكثير من التنازلات ويخشونها، وفى نهاية المطاف، يؤدى هذا إلى فشل المفاوضات، وحتى لو تم التوصل إلى اتفاق، فإن الامتثال والتنفيذ الحقيقيين يظلان تحديًا.

ز- اختلاف الإدراك السياسى للأطراف:

هذا الاختلاف أدى إلى حالة من تباين التفكير بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى عندما تعلق الأمر بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى، فلقد كانت المملكة المتحدة لفترة طويلة "دخيلة" على التكامل الأوروبى وكانت مواقفها مختلفة للغاية تجاه حالة الاندماج الخاصة بالاتحاد فشجعت على تعميق السوق الموحدة للسلع والخدمات، لكنها رفضت الانضمام إلى منطقة اليورو. ويمكن وصف مقترحات المملكة فى المفاوضات بشأن قضية الحدود الأيرلندية، بكونها مقترحات عملية ولكنها تتصف بالأنانية.

حـ- لعبة مفاوضات محصلتها صفر:

من الناحية الفنية، فإن الصراع بين الاتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة فى المفاوضات الجارية هو صراع من أجل السيطرة على الشئون الاقتصادية والأمنية، وهو فى جوهره صراع على السلطة، وفى مبادئه التوجيهية للمفاوضات، أشار الاتحاد الأوروبى إلى أن الاتحاد سوف

يحافظ على استقلاله فيما يتعلق بصنع القرار، فضلًا عن دور محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبى، وشدد على الاستقلال الذاتى مرارًا وتكرارًا فى المفاوضات التى تلت ذلك.

والأمر ذاته ينطبق على مفاوضات الحدود الأيرلندية، ففى حين يبدو انغماس المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى فى تفاصيل ترتيب "المساندة" بمثابة مناقشة حول البنود المتعلقة بالحدود فى ترتيبات الانفصال، فإنه فى الواقع مؤشر عن شكل العلاقات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى فى المستقبل، وخاصة العلاقات الاقتصادية والتجارية.

تمسك كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى بمصالحهما الذاتية، مما جعل عملية المفاوضات بمثابة لعبة محصلتها صفر، فمفتاح التسوية السليمة للحدود الأيرلندية كان معتمدًا بشكل أساسى على بناء الإجماع والتوافق بين كل الأطراف، ودون ذلك وحتى بتمرير لاتفاقية الانسحاب فالخلافات ستظهر عند مرحلة التنفيذ المستقبلى(٤٠).

التقرير المشترك ديسمبر ٢٠١٧:

اتسمت المفاوضات المتعلقة بوضع الحدود الأيرلندية بالبطء، ويرجع ذلك إلى التعارض القائم بين رغبة حكومة المملكة المتحدة فى "الحرية" وحاجة أيرلندا الشمالية إلى الاستمرارية والاستقرار.

وتم الإعلان عن ثلاثة سيناريوهات متوقع أن يتم الاتفاق على أحدها من قبل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى فى التقرير المشترك الصادر فى ديسمبر ٢٠١٧، ويمكن من خلال هذه السيناريوهات تحقيق أهدافهما المشتركة فيما يتعلق بأيرلندا الشمالية والحدود الأيرلندية.

كان الخروج والابتعاد عن الاتحاد الجمركى والسوق الموحدة للاتحاد الأوروبى هو نية حكومة المملكة المتحدة وقد تم تأكيدها بعد الانسحاب من قبل اللورد"ديفيد فروست"، كبير مفاوضيها فى اتفاقيتى الانسحاب والتجارة والتعاون(٤١).

يحدد التقرير المشترك ثلاثة سيناريوهات واسعة النطاق لما بعد انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبى. الأول هو الهدف الذى حددته المملكة المتحدة كهدف شامل لها، وهو التوصل إلى اتفاق تجارى مستقبلى بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى على نحو يسمح بعدم وجود ضوابط جمركية سواء على طول البحر الأيرلندى أو على طول الحدود الأيرلندية.

المشكلة فى هذا السيناريو أنه من غير الممكن التوصل إلى صفقة تجارية قادرة على تغطية المجموعة الكاملة من الالتزامات التى دخلت فيها المملكة المتحدة فى التقرير المشترك أثناء خروجها من الاتحاد الجمركى والسوق الموحدة(٤٢).

بينما تضمنت الإصدارات الثلاثة من البروتوكول الخاص بأيرلندا/ أيرلندا الشمالية والتى تم نشرها بين عامى ٢٠١٨ و٢٠١٩ السيناريوهين الآخرين.

وفى حال لم تتمكن الصفقة التجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى من ضمان حدود خالية من الاحتكاك، سيتم الانتقال إلى السيناريو الثانى، حيث ستقترح المملكة المتحدة حلولًا محددة لمعالجة الظروف الفريدة لجزيرة أيرلندا، وعلى الرغم من أنه لا يقدم أى أمثلة على "حلول محددة"، إلا أن الفقرات اللاحقة فى التقرير المشترك تفترض إمكانية إيجاد هذه الحلول وتتطلب أن تتضمن آليات الرقابة اللازمة لضمان بقاء المؤسسات الوطنية فى السوق الموحدة والاتحاد الجمركى والحفاظ على سلامتهم.

والفهم الضمنى هنا هو أن هذه الحلول سوف تستلزم ترتيبات مخصصة لأيرلندا الشمالية، وبالتالى المزيد من التمايز داخل المملكة المتحدة. والذى ترتب عليه بقاء المؤسسات الوطنية فى الاتحاد الجمركى والسوق الموحدة للاتحاد الأوروبى فى فبراير ٢٠١٨.

فى نوفمبر ٢٠١٨، شهدت نسخة رئيسة الوزراء ماى من اتفاقية الانسحاب "الدعم"، الذى ستتوافق فيه المملكة المتحدة مع قواعد الاتحاد الأوروبى فى تلك المجالات التى لم تكن فيها اتفاقية التجارة الحرة المستقبلية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى قريبة بما يكفى لتجنب الحاجة إلى الضوابط على الحدود الأيرلندية وهو السيناريو الثالث الذى لا توجد فيه "حلول متفق عليها" لأيرلندا الشمالية. وفى هذه الحالة، التزمت المملكة المتحدة "بالحفاظ على التوافق الكامل" مع "قواعد السوق الداخلية والاتحاد الجمركى التى تدعم، الآن أو فى المستقبل، والتعاون بين الشمال والجنوب، والاقتصاد الشامل للجزر، وحماية الجزر"التزاما باتفاقية الجمعة العظيمة(٤٣،٤٤).

فى أكتوبر ٢٠١٩، شهد البروتوكول نوعًا من أنواع تغيير نطاق تنفيذه عندما تفاوض رئيس الوزراء بوريس جونسون على نسخة جديدة من البروتوكول، والتى شهدت بقاء أيرلندا الشمالية رسميًا فى المنطقة الجمركية والسوق الداخلية للمملكة المتحدة مع تطبيق القانون الجمركى للاتحاد والبقاء بحكم الأمر الواقع جزءًا من السوق الموحدة للسلع فى الاتحاد

الأوروبى، وهو تطبيق للسيناريو الثانى، ولكن، مع إضافة ترتيبات محددة لأيرلندا الشمالية تسمح بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى بشكل صعب كما تنتوى.

هذا السيناريو كان ضد رغبات السياسيين الوحدويين فى أيرلندا الشمالية، ووجدت حكومة المملكة المتحدة ذاتها مضطرة للتفاوض بشأن حل أكثر مصداقية مباشرة مع الاتحاد، وكان موقف الأخير واضحًا ومباشرًا (نسبيًا)، فيجب ألا تكون هناك حدود مرئية للسلع، ولا بنية أساسية حدودية مادية، عبر جزيرة أيرلندا.

كان من المتوقع أن تقدم المملكة المتحدة مقترحات لتحقيق هذا الهدف وسيكون الاتحاد سعيدًا للنظر فى حلول مرنة ومبتكرة؛ ولكن مثل هذه الحلول يجب أن تحترم نزاهة النظام القانونى للاتحاد ولا يمكن أن تشكك فى المكانة الصحيحة لأيرلندا داخل الاتحاد الجمركى والسوق الموحدة[٤٥].

بلغت الفترة الأولية للمناقشات بموجب المادة ٥٠ ذروتها فى التقرير المشترك الصادر فى ديسمبر ٢٠١٧، وتجدر الإشارة إلى المقاطع ذات الصلة بالكامل:

١- "يمثل انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبى تحديا كبيرا وفريدا فيما يتعلق بجزيرة أيرلندا. تذكر المملكة المتحدة بالتزامها بحماية تنفيذ اتفاق عام ١٩٩٨، بما فى ذلك اتفاقات وترتيبات التنفيذ اللاحقة، والتشغيل الفعال لكل من المؤسسات والهيئات المنشأة بموجبها. كما تشير المملكة المتحدة إلى التزامها بتجنب الحدود الصعبة، بما فى ذلك أى بنية تحتية مادية أو عمليات فحص وضوابط ذات صلة".

٢- "يعترف الطرفان بضرورة احترام أحكام اتفاق ١٩٩٨ بشأن الوضع الدستورى لأيرلندا الشمالية ومبدأ الموافقة، الالتزامات المنصوص عليها فى هذا التقرير المشترك هى ويجب أن تظل متوافقة تمامًا مع هذه الأحكام. وتواصل المملكة المتحدة احترامها ودعمها بشكل كامل لموقف أيرلندا الشمالية كجزء لا يتجزأ من المملكة المتحدة، بما يتفق مع مبدأ الموافقة".

٣- "تحترم المملكة المتحدة عضوية أيرلندا المستمرة فى الاتحاد الأوروبى وجميع الحقوق والالتزامات المقابلة التى تترتب عليها، ولا سيما مكانة أيرلندا فى السوق الداخلية والاتحاد الجمركى. كما تذكر المملكة المتحدة بالتزامها بالحفاظ على سلامة سوقها الداخلية ومكانة

أيرلندا الشمالية داخلها، حيث تغادر المملكة المتحدة السوق الداخلية والاتحاد الأوروبى للاتحاد الأوروبى".

٤- "الالتزامات والمبادئ الواردة فى هذا التقرير المشترك لن تحدد مسبقا نتيجة المناقشات الأوسع نطاقا بشأن العلاقة المستقبلية بين الاتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة، وهى، حسب الاقتضاء، خاصة بالظروف الفريدة فى جزيرة أيرلندا. لقد تم إعدادها ويجب التمسك بها فى جميع الظروف، بغض النظر عن طبيعة أى اتفاق مستقبلى بين الاتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة".

٥- "لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بحماية التعاون بين الشمال والجنوب وبضمان تفادى الحدود الصعبة. يجب أن تكون أى ترتيبات مستقبلية متوافقة مع هذه المتطلبات الشاملة. نية المملكة المتحدة.

لتحقيق هذه الأهداف من خلال العلاقة الشاملة بين الاتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة. إذا لم يكن ذلك ممكنًا، ستقترح المملكة المتحدة حلولًا محددة لمعالجة الظروف الفريدة لجزيرة أيرلندا. فى حالة عدم وجود حلول متفق عليها، ستحافظ المملكة المتحدة على التوافق التام مع قواعد السوق الداخلية والاتحاد الجمركى الذى يدعم، الآن أو فى المستقبل، التعاون بين الشمال والجنوب واقتصاد جميع الجزر وحماية اتفاق عام ١٩٩٨".

٦- "فى حالة عدم وجود حلول متفق عليها، على النحو المبين فى الفقرة السابقة، ستكفل المملكة المتحدة عدم ظهور حواجز تنظيمية جديدة بين أيرلندا الشمالية وبقية المملكة المتحدة، ما لم تتفق أيرلندا الشمالية مع اتفاق عام ١٩٩٨. يتفق الجهاز التنفيذى والمجلس على أن الترتيبات المميزة مناسبة لأيرلندا الشمالية فى جميع الظروف، ستواصل المملكة المتحدة ضمان ذات الوصول غير المقيد لشركات أيرلندا الشمالية إلى السوق الداخلية للمملكة المتحدة بالكامل".

٧- "سيضع الطرفان آليات لضمان تنفيذ ومراقبة أى ترتيب محدد لحماية سلامة السوق الداخلية للاتحاد الأوروبى والاتحاد الجمركى"[٤٦].

من ناحية أخرى، تنص المادة ١٣ فقرة ٣ على التوافق الديناميكى مع مجالات محددة من مكتسبات الاتحاد الأوروبى، مما يعنى أنه فى حالة وجود تعديلات أو استبدال أو حذف لقوانين الاتحاد الأوروبى التى تنطبق بموجب البروتوكول، يجب تحديثها تلقائيًا فى تطبيقها فى

أيرلندا الشمالية ولا تستطيع المملكة المتحدة منعهم من ذلك. وبالتبعية، سيتعين تعديل الكتاب الأساسى للمؤسسة الوطنية مع تحديث وتعديل الصكوك القانونية المدرجة فى البروتوكول على مستوى الاتحاد الأوروبى.

وهناك طريقة ثالثة قد يتغير بها نطاق البروتوكول أيضًا، فبموجب المادة ١٣ فقرة، يمكن للجنة المشتركة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى أن تقرر ما إذا كان ينبغى تطبيق قانون الاتحاد الأوروبى الجديد الذى يقع ضمن نطاق البروتوكول فى أيرلندا الشمالية، ولا يمكن إجراء مثل هذه الإضافات إلا بموجب اتفاقية مشتركة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى، مثال ذلك، ما حدث فى آلية تعديل حدود الكربون (CBAM)، والتى تقرر نقلها اعتبارًا من عام ٢٠٢٣.

كما يتعين عدم إغفال أحد أهم أسباب عدم الاستقرار المحتمل للظروف القانونية وظروف صنع السياسات فى أيرلندا الشمالية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى وما بعد البروتوكول وهو تزايد الاختلاف التنظيمى بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى، فمع تطور تنظيمات الاتحاد الأوروبى ومع تباعد التنظيمات فى المملكة المتحدة، أو مع إبرام المملكة المتحدة للاتفاقيات التجارية مع دول خارج الاتحاد الأوروبى، فإن الوضع بالنسبة لأيرلندا الشمالية– المتوازنة بين الاثنين– سيصبح أكثر صعوبة، وينعكس هذا فى العمليات الديناميكية الثلاث التى يتعين على اللجنة المشتركة بين المملكة المتحدة والاتحاد أن تبقيها "قيد المراجعة المستمرة".

أولًا، فيما يتعلق بحركة البضائع من وإلى أيرلندا الشمالية، فوفقًا للمادة رقم ٦ فقرة (٢) من البروتوكول، فإنه سيتم مراجعة تسهيل التجارة داخل المملكة المتحدة.

ثانيًا، تتمتع بصلاحية مراجعة تطبيق القواعد المتعلقة بضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة على النحو المنصوص عليه فى البروتوكول (المادة ٨).

ثالثًا، فيما يتعلق بالتعاون عبر الحدود فى جزيرة أيرلندا، وفقًا للمادة ١١ (٢) من البروتوكول: "يجب على اللجنة المشتركة أن تبقى قيد المراجعة المستمرة إلى أى مدى يحافظ تنفيذ وتطبيق هذا البروتوكول على الظروف اللازمة لشمال– تعاون الجنوب".

إن المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى ملزمان بتنفيذ قرارات اللجنة المشتركة، والتى سيكون لها ذات التأثير القانونى لاتفاقية الانسحاب ذاتها. بشكل عام، تحتفظ اللجنة المشتركة

بمسؤولية تحقيق أهداف البروتوكول فى ذات الوقت الذى تكون فيه مكلفة بمراقبة ومراجعة تنفيذه، واتخاذ القرارات بشأن نطاقه وتطوره، والحفاظ على الحوار بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى.

ويمكن القول إن التقرير المشترك قد أعرب عن تطلع الطرفين إلى أن الحدود المرئية للبضائع عبر جزيرة أيرلندا يمكن تجنبها على أفضل وجه من خلال اتفاق حول العلاقة المستقبلية الشاملة بين الاتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة.

ومع ذلك، لم يكن من المقرر أن تبدأ تلك المفاوضات إلا بعد اكتمال الانسحاب البريطانى؛ الأمر الذى قد يستغرق وقتًا طويلًا؛ وقد لا تجد أى حل عملى لمشكلة الحدود الأيرلندية؛ وقد لا يتمخض عن أى اتفاق نهائى على الإطلاق. وللوقاية من تلك الحالات الطارئة، اتفق الطرفان على أن أى معاهدة انسحاب يجب أن تتضمن "دعامة" لمنع عودة الحدود الصعبة للبضائع عبر جزيرة أيرلندا فى أى حال– والتى بموجبها ستحافظ المملكة المتحدة (سواء بشكل عام، أو فيما يتعلق بأيرلندا الشمالية وحدها) على التوافق الكامل مع السوق الداخلية والاتحاد الجمركى كما هو مطلوب، الآن أو فى المستقبل، لدعم التعاون بين الشمال والجنوب، وحماية اقتصاد جميع الجزر، ودعم اتفاقية الجمعة العظيمة[٤٧،٤٨].

ظلت المملكة المتحدة لفترة طويلة بعد نشر التقرير المشترك معلقة آمالها على إيجاد حل متفق عليه من شأنه تبديد أى حاجة إلى تطبيق الجمارك والتطبيق التنظيمى بين الاتحاد والمملكة المتحدة بشكل عام وبالتالى بين الجمهورية وأيرلندا الشمالية على وجه الخصوص. كجزء من اتفاق أوسع حول العلاقات التجارية المستقبلية بين الاتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة ككل، وفى هذا الإطار دعت إلى "منطقة تجارة حرة لـ البضائع وترتيبًا جمركيًا مُيسّرًا".

فى المقام الأول، دعت الحكومة إلى "منطقة تجارة حرة للبضائع"، استنادًا إلى كتاب القواعد المشترك الذى سيشهد استمرار المملكة المتحدة فى تطبيق بعض قواعد الاتحاد الأوروبى التى تحكم التجارة فى السلع. وفى الموضع الثانى، اقترحت المملكة المتحدة الترتيب الجمركى الميسر بين الاتحاد والمملكة المتحدة: حيث ستتبنى الأخيرة نظامها الخاص للتعريفات الجمركية على سلع الدول الثالثة الأخرى بالإضافة إلى معاييرها التنظيمية الخاصة لمجموعة كاملة من القطاعات الواقعة خارج كتاب القواعد المشترك لـ"منطقة التجارة الحرة للسلع"؛ ومع ذلك ستستمر

المملكة المتحدة أيضًا وفى ذات الوقت فى تطبيق وإنفاذ نظام التعريفة المنفصل تمامًا للاتحاد ولوائح المنتجات المتباينة المحتملة على حدود المملكة المتحدة ذاتها.

وهكذا جادلت حكومة المملكة بأنه كان من الممكن بالفعل تجنب إعادة فرض الضوابط الجمركية والتنظيمية على الحدود، ليس فقط بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى ككل، ولكن أيضًا بين أيرلندا الشمالية والجمهورية على وجه الخصوص.

ولكن تم وصف "الترتيب الجمركى المُيسّر" بأنه غير مُختبر وغير قابل للتسليم- على الأقل لكونه ينطوى على زيادة هائلة فى البيروقراطية.

كانت المملكة المتحدة تقترح "استعادة السيطرة" على حدودها وأموالها، من خلال توقع أن يتخلى الاتحاد عن السيطرة على حدوده وأمواله إلى دولة ثالثة، ولم يكن من الواضح أيضًا لماذا يجب أن تتمتع المملكة المتحدة بمعاملة خاصة من خلال المشاركة المستمرة فى حرية حركة البضائع، مع الحرية فى رفض الأنظمة الموازية التى تحكم الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين والخدمات ورأس المال فضلًا عن السياسات المشتركة الأخرى فى مجالات مثل الزراعة أو العلاقات التجارية الخارجية؛ خاصة وأن المملكة المتحدة كانت تهدد علنًا باستخدام وضعها كدولة ثالثة جديدة لخلق مزايا تنافسية لصناعاتها الخاصة- وهى مزايا يمكن بعد ذلك توجيهها على الفور وبشكل غير عادل ضد اقتصاد الاتحاد(٤٩).

إن إعادة "الحدود الصلبة"، بالنسبة لكل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى، تسبب المزيد من الخوف بشأن تكرار التاريخ ذاته عارض كلاهما "الحدود الصعبة" بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا، لكنهما لم يتمكنا من التوصل إلى إجماع حول كيفية تجنب هذه "الحدود الصعبة(٥٠).

صعوبات تنفيذ البروتوكول:

غادرت المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبى فى ٣١ يناير ٢٠٢٠، وتم إدراج اتفاقية الانسحاب والبروتوكول الملحق بها فى قانون المملكة المتحدة بموجب قانون "اتفاق الانسحاب" مع الاتحاد الأوروبى ٢٠٢٠، وإن كان لم يتم منح الموافقة التشريعية على هذا القانون من قبل جمعية ايرلندا الشمالية.

بدأت الحكومة جولتها التالية من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى حول العلاقة المستقبلية بينهما وتم تحديد الفترة الانتقالية لتكون قصيرة قدر الإمكان، مما يعنى جدولًا زمنيًا

ضيقًا للغاية للتفاوض على اتفاقية التجارة والتحضير لتنفيذ البروتوكول، على أن يدخل كلاهما حيز التنفيذ فى ١ يناير ٢٠٢١.

بدأت الشركات على الفور فى المطالبة بالتوضيح بشأن البروتوكول وما سيعنيه بالنسبة لتجارة المملكة المتحدة وايرلندا الشمالية، وأصدرت حكومة المملكة المتحدة ورقة قيادة فى مايو ٢٠٢٠ أقرت فيها بأنه سيكون هناك بعض الضوابط وشددت الورقة على المرونة والتناسب والبساطة عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ ولكن نطاق وحجم عمليات التفتيش والضوابط لم يتم التفاوض عليها بعد من قبل اللجنة المشتركة، فكل ما ذكر فى سياق الحكم الوارد فى البروتوكول أنه يجب على كلا الطرفين بذل "أفضل مساعيهما" لتجنب الضوابط فى موانئ أيرلندا الشمالية قدر الإمكان، هذا النص الفضفاض جعل الاختلافات بين تفسير المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى للبروتوكول أكثر وضوحًا وبدأت تؤثر على المفاوضات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى.

وبالتالى، فإن قضية الحدود الأيرلندية– التى أعاقت وأخرت اتفاقية الانسحاب– بدأت فى إزعاج محادثات العلاقة المستقبلية أيضًا. ولم يتم إصدار بعض القرارات إلا قبل أسبوعين من انتهاء الفترة الانتقالية. وعلى الرغم من الترحيب بهذه القرارات على نطاق واسع، إلا أنها أدت إلى إطالة أمد حالة عدم اليقين.

فى ١٧ ديسمبر ٢٠٢٠، وافقت اللجنة المشتركة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى على فترات سماح لبعض جوانب البروتوكول التى تتطلب أكبر تعديل لحركة البضائع فى المملكة المتحدة/ الشمال، وفى ٣١ ديسمبر، تم أيضًا إصدار فترة سماح مدتها ثلاثة أشهر بشأن الحاجة إلى الإقرارات الجمركية للطرود من بريطانيا العظمى إلى ايرلندا الشمالية.

وكانت فترات السماح هذه مشروطة بإنشاء مراكز مراقبة للحدود فى نقاط دخول الحدود الوطنية، كما وعدت المملكة المتحدة أيضًا بتزويد الاتحاد الأوروبى ببيانات حول حركة البضائع عبر البحر الأيرلندى وإمكانية الوصول الكامل والفورى لممثلى الاتحاد إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات فى المملكة المتحدة من أجل تنفيذ واجبات المراقبة الخاصة بهم بشكل صحيح.

باعتبار أن حكومة المملكة المتحدة مسئولة عن "تنفيذ وتطبيق أحكام قانون الاتحاد الأوروبى الذى أصبح واجب التطبيق" بموجب المادة ١٢ من بروتوكول أيرلندا الشمالية، ويشمل ذلك تطبيق القانون الجمركى للاتحاد. مما جعل الاتحاد الأوروبى يعتبر ذاته قد أظهر مستوى

غير مسبوق من المرونة بالنسبة للحدود الوطنية، نظرًا لاعتماده على سلطات دولة ثالثة لتأمين ما يشكل فى الواقع سوقه الخارجية الموحدة وحدود المنطقة الجمركية.

وفى ١ يناير ٢٠٢١، دخل البروتوكول حيز التنفيذ، ولقد كان من الممكن تجنب العديد من صعوبات تنفيذه من خلال التركيز فى تقديم المعلومات من حكومة المملكة المتحدة استعدادًا لنهاية الفترة الانتقالية على حركة المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى. كانت مثل هذه المعلومات الموجودة حول حركة التجارة بين المملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية متناثرة ويصعب تحديدها، أدى هذا النقص العام فى الوعى بالقواعد الجديدة إلى إيجاد خلفية مؤسفة لبدء تشغيل الأنظمة التى تم إنشاؤها لإدارة الترتيبات الجديدة.

واستمرت حالة انعدام الثقة بين الطرفين حتى بعد دخول البروتوكول حيز النفاذ، فأعلنت المملكة المتحدة عن رغبتها فى إعادة التفاوض بشأن البروتوكول مع الاتحاد الأوروبى، بحجة مفادها أن الحكومة لم تتوقع تطبيق البروتوكول كما حدث.

كانت حكومة المملكة تبحث عن بديل للبروتوكول، أى وثيقة جديدة، واستندت فى ذلك إلى مواد البروتوكول ذاته، ولكن جاء رد الاتحاد الأوروبى واضحًا بشكل لا لبس فيه فى أنه لن "يعيد التفاوض" على البروتوكول، وزعم أن المادة ١٣ فقرة ٨ المشار إليها كان المقصود منها فقط منطقة التجارة المشتركة وذلك للسماح بإيجاد الظروف اللازمة لخروج بريطانيا الناعم.

وبدلًا من ذلك، وافق الاتحاد الأوروبى على إجراء محادثات مع المملكة المتحدة لإجراء تعديلات على البروتوكول من أجل وضعه على أساس أكثر استدامة، فى أوائل سبتمبر ٢٠٢١.

وخلال ذلك أشار إلى ما لم تف به حكومة المملكة المتحدة حتى الآن فيما يتعلق بالتزاماتها، وكذلك لإظهار اعترافها ببعض الصعوبات حول التطبيق الكامل لبروتوكول أيرلندا الشمالية.

فى الواقع، أن عددًا أقل من الضوابط يتطلب شروطًا أخرى يمكن أن تمنح الاتحاد الأوروبى الثقة فى أن المخاطر التى تتعرض لها السوق الموحدة والتى تفرضها حركة المملكة المتحدة على أيرلندا الشمالية منخفضة الأمر الذى يتطلب من مسئولى الطرفين عقد محادثات فنية دائمة حتى نهاية اقتراب السنة الأولى من دخول البروتوكول حيز النفاذ.

واقع الأمر، أن أهمية البروتوكول تكمن فى كونه عبارة عن محاولة لإدارة عملية التعطيل والانفصال، حيث ستتبع بريطانيا وأيرلندا مسارات مختلفة بعد خروج بريطانيا من

الاتحاد الأوروبى، من ناحية أخرى، يدور البروتوكول حول التجارة (الدولية) والتنظيم على نحو لم يحدث فى اتفاق عام ١٩٩٨؛ وعلى هذا النحو، هناك صراحة فى القواعد المطبقة والتى لا تتناسب بسهولة مع الحساسيات السياسية والحاجة إلى "تليين" أو "المراوغة" فى مجالات الاختلاف، كما أن الأرضية المشتركة بين الجانبين التى تضمن الاتفاق ضئيلة للغاية، الأمر الذى يترك أيرلندا الشمالية فى مكان معرض للخطر بشكل خاص. وسوف يتأثر هذا الموقف بتطور بريطانيا والاتحاد الأوروبى بعد الخروج.

وحتى لو تمكنت المحادثات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى واللجنة المشتركة من إنتاج تعديلات فنية، فإن الصعوبة أصبحت سياسية وهناك انقسام حول جدوى البروتوكول من الأساس فمن غير المرجح أن يتم إقناع قاعدة دعم الحزب الديمقراطى الوحدوى بسهولة بأى اتفاق من شأنه أن يبقى البروتوكول عاملًا. وبالتالى فلن يكون هناك أمام حكومة المملكة المتحدة إلا أن تتبع هذا الخط النقابى المتشدد المناهض للبروتوكول، وبالتالى لن تتوصل إلى أى اتفاق مع الاتحاد الأوروبى فى هذه المنطقة الحساسة– أو أنها ستخيب آمال النقابيين فى نهاية المطاف مرة أخرى. ولا يبشر أى من السيناريوهين بالخير بالنسبة للاستقرار السياسى فى أيرلندا الشمالية[٥١].

ويعتبر البروتوكول النهائى مفصلًا ودقيقًا نسبيًا فى أحكامه الموضوعية، لكنه بالتأكيد ليس قائمًا بذاته تمامًا كما لو أن الجدول الزمنى لا يمثل تحديًا كافيًا، فإن المهمة التى تواجه أيرلندا الشمالية تزداد تعقيدًا بسبب حقيقة أن حكومة جونسون اتُهمت مرارًا وتكرارًا بتحريف الطبيعة الحقيقية والآثار الفعلية للترتيبات الحدودية التى اقترحتها ووافقت عليها بموجب البروتوكول.

وعندما تم افتتاح اللجنة المشتركة واللجنة المتخصصة المعنية بالبروتوكول الخاص بأيرلندا/ أيرلندا الشمالية رسميًا، تم تحريك اللجنة علنًا لتذكير المملكة المتحدة ذات الحاجة الماسة إلى الاستعداد واحترام التزاماتها بموجب البروتوكول.

واقع الأمر أن حكومة المملكة المتحدة تتعامل مع البروتوكول على أنه مجرد ترتيب مؤقت، فأولوية الحكومة هى ضمان تسليم البروتوكول بطريقة تحمى مكان أيرلندا الشمالية فى المنطقة الجمركية فى المملكة المتحدة، ولكن لا يوجد أساس نصى فى اتفاقية الانسحاب ذاتها لهذا النفسى فحكومة المملكة المتحدة تسعى بشكل فعال إلى تحديد الأهداف متعددة الأوجه

للبروتوكول لخدمة مصالحها الخاصة وطالما أكدت على أن الأحكام ذات الصلة من البروتوكول بحاجة الآن إلى أن تطبق بشكل متناسب ومرنة وعملية.

كما أن مقترحات المملكة المتحدة تجاهلت تمامًا الحقيقة الحاسمة المتمثلة فى أن البضائع التى تدخل أيرلندا الشمالية من خارج الاتحاد يُفترض أنها معرضة لخطر الدخول أيضًا إلى السوق الموحدة، وبالتالى يتعين عليها دفع الرسوم الجمركية وفقًا لتعريفة الاتحاد النظام فبينما كانت حكومة المملكة المتحدة على استعداد للاعتراف علنًا بأن القانون الدولى يقتضى فرض بعض الضوابط على الأقل على حركة فئات معينة من البضائع من أيرلندا الشمالية إلى بريطانيا العظمى، كانت الحكومة بخلاف ذلك تصر على أن سلع أيرلندا الشمالية سوف تتمتع بالوصول غير المقيد إلى بقية أسواق المملكة المتحدة.

علاوة على ذلك، اقترحت المملكة المتحدة أيضًا أن الأسس التى يجب على أساسها إعفاء البضائع التى تدخل أيرلندا الشمالية من رسوم الاتحاد قد تشمل المنتجات القابلة للتلف والمواقف التى يكون فيها تحويل المنتجات المعنية إلى السوق الموحدة "غير اقتصادى"– كما لو كان لم تشكل جمهورية أيرلندا أيضًا جزءًا لا يتجزأ من الاتحاد، وهى قادرة تمامًا على استلام البضائع القابلة للتلف، وقابلة تمامًا للنقل إلى الأمام بتكلفة فعالة.

تتعهد المملكة المتحدة بالاستفادة الكاملة من سلطاتها بموجب البروتوكول للتنازل عن و/ أو سداد أى رسوم جمركية مدفوعة على البضائع التى تدخل أيرلندا الشمالية من خارج الاتحاد، حتى عندما تكون هذه السلع معرضة بالفعل لخطر دخول السوق الموحدة؛ بينما تعد فى الوقت ذاته بمعالجة أى محاولات لاستغلال أحكام البروتوكول لأغراض التهريب عبر الحدود والجريمة المنظمة الخطيرة– ولهذا الغرض، تعلن المملكة المتحدة التزامها باستخدام أحدث التقنيات وتقنيات المخاطر/ الامتثال المختصة فى المملكة المتحدة.

كان "ميشيل بارنييه" أكثر وضوحًا فى انتقاده لمقترحات المملكة المتحدة الأولية للتنفيذ فالمقترحات المحددة للمملكة المتحدة– بما فى ذلك تجنب إعلانات الخروج على البضائع المنقولة من أيرلندا الشمالية إلى بريطانيا العظمى– لا تتوافق ببساطة مع الالتزامات القانونية التى قبلتها المملكة المتحدة بموجب البروتوكول[٥٢].

خاتمة

كان الهدف من اتفاقية الجمعة العظيمة تحقيق حالة من الاستقرار فى أيرلندا الشمالية، الارتباط بين عضوية الاتحاد والحفاظ على عملية السلام أمر غير منصوص عليه بموجب الاتفاقية إلا أن المشاركة البريطانية فى الاتحاد– جنبًا إلى جنب مع الجمهورية– كانت بالتأكيد مكونًا مهمًا فى البيئة الدستورية والقانونية التى سهلت ودعمت عملية السلام، الأمر الذى جعل نتيجة استفتاء عام ٢٠١٦ بمثابة تهديد لحالة السلام وفاعلية الاتفاقية.

كان الأمل فى أن يوفر البروتوكول المعدل حلاً موثوقًا ودائمًا لمشكلة الحدود الأيرلندية وأن يحمى السلام الذى لا يزال هشًا فى أيرلندا الشمالية، على أن يحترم أيضًا العادات والتقاليد القانونية للاتحاد الأوروبى، بينما يرضى أيضًا سياسة المملكة المتحدة، ولكن، انطوى البروتوكول على مخاطر اقتصادية كبيرة لكل طرف معنى.

وتظل أيرلندا الشمالية بشكل قانونى ضمن المنطقة الجمركية للمملكة المتحدة وجزءًا من أى صفقات تجارية مستقبلية فى المملكة المتحدة، وينتج عن هذا حدود جمركية قانونية فى جزيرة أيرلندا، بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا كما لم تعد بريطانيا العظمى فى اتحاد جمركى مع الاتحاد الأوروبى.

المراجع

1- Bing, Q, & Shuo, W., CIR. 2019.

2- McEvoy, K; Bryson, A; & Kramer, A. The empire strikes back: Brexit, the Irish peace process, and the limitation of law. 2020.

3- Anthony, G. Brexit and the Irish Border: Legal and Political Questions. The British Academy for the humanities and social sciences. 2017.

4- Hayward, k &; Komarova, M. The Protocol on Ireland/Northern Ireland: Past, Present, and Future Precariousness. Global Policy. 2022.

5- Dougan, M. The UK's withdrawal from the EU: A legal analysis. Oxford University Press, Incorporated. 2021

6- Cowell Meyers, K & Gallaher, C. British Politics. Parsing the backstop: Northern Ireland and the Good Friday Agreement in the Brexit debates. 2021.

7- Policy Department for Citizens, Internal General for-s and Constitutional Affairs Directorate Right, 2021.

8- Holden, p. Territory, geoeconomics and power politics: The Irish government's framing of Brexit. Political Geography. 2020.

9- Protocol on Ireland and Northern Ireland, European commission. https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/relations-non-eu-countries/relations-united-kingdom/eu-uk-withdrawal-agreement/protocol-ireland-and-northern-ireland_en. 2020.

10- The Brexit negotiations: Issues for the first phase. European Parliamentary Research Service. 2017.

11- Hayward, K. The UK-EU Joint Report and Scenarios for the post-Brexit Irish border. Agenda NI magazine. http://www.agendani.com/uk-eu-joint-report-scenarios-post-brexit-irish-border/ 2018.

12- Joint report from the negotiators of the European Union and the United Kingdom Government on progress during phase 1 of negotiations under Article 50 TEU on the United Kingdom government, European commission. https://commission.europa.eu/publications/joint-report-negotiators-european-union-and-united-kingdom-government-progress-during-phase-1_en.2017.

١٣- مرجع سابق.

١٤- مرجع سابق.

١٥- مرجع سابق.

١٦- مرجع سابق.

١٧- مرجع سابق.

١٨- مرجع سابق.

١٩- مرجع سابق.

٢٠- مرجع سابق.

٢١- مرجع سابق.

٢٢- مرجع سابق.
٢٣- مرجع سابق.
٢٤- مرجع سابق.
٢٥- مرجع سابق.
٢٦- مرجع سابق.
٢٧- مرجع سابق.
٢٨- مرجع سابق.
٢٩- مرجع سابق.
٣٠- مرجع سابق.
٣١- مرجع سابق.
٣٢- مرجع سابق.
٣٣- مرجع سابق.
٣٤- مرجع سابق.
٣٥- مرجع سابق.
٣٦- مرجع سابق.
٣٧- مرجع سابق.
٣٨- مرجع سابق.
٣٩- مرجع سابق.
٤٠- مرجع سابق.
٤١- مرجع سابق.
٤٢- مرجع سابق.
٤٣- مرجع سابق.
٤٤- مرجع السابق.
٤٥- مرجع سابق.
٤٦- مرجع السابق.
٤٧- مرجع سابق.
٤٨- مرجع سابق.
٤٩- مرجع سابق.
٥٠- مرجع سابق.
٥١- مرجع سابق.
٥٢- مرجع سابق.

The Legal Ramification of Irish Border Dilamma In Withdrawal Negotiations of the United Kingdon from the European Union "Brexit"

Bassant Aymean Hafez

This article aims to present and discuss one of the most significant legal and political dilemmas that emerged during the negotiations for the United Kingdom's withdrawal from the European Union. Since the UK activated Article 50 of the Treaty on European Union, which concerns the right of states to withdraw from the organization, the Irish border has posed the greatest challenge. This is due to its multifaceted nature and its threat to both political and economic stability, as well as its geographical location, which poses a threat to identity and the peace processes agreed upon under the Good Friday Agreement of 1998.

The border between Northern Ireland and the Republic of Ireland (the Irish border) has been an open crossing point for people and goods. Avoiding hard border has been a policy pursued by all successive British governments over the years. However, this has become a major obstacle in the negotiations due to the threat of establishing a hard border, especially with regard to the movement of goods, as the UK's departure extends not only from membership of the EU organization but also from the customs union and the single market.

Keywords Brexit negotiations- Irish boroler- Legal challenges.